الطريق إلى الأمام

مسح آليات استجابة المجتمع المدني للمعلومات المضللة

Samantha Bradshaw
Lisa-Maria Neudert

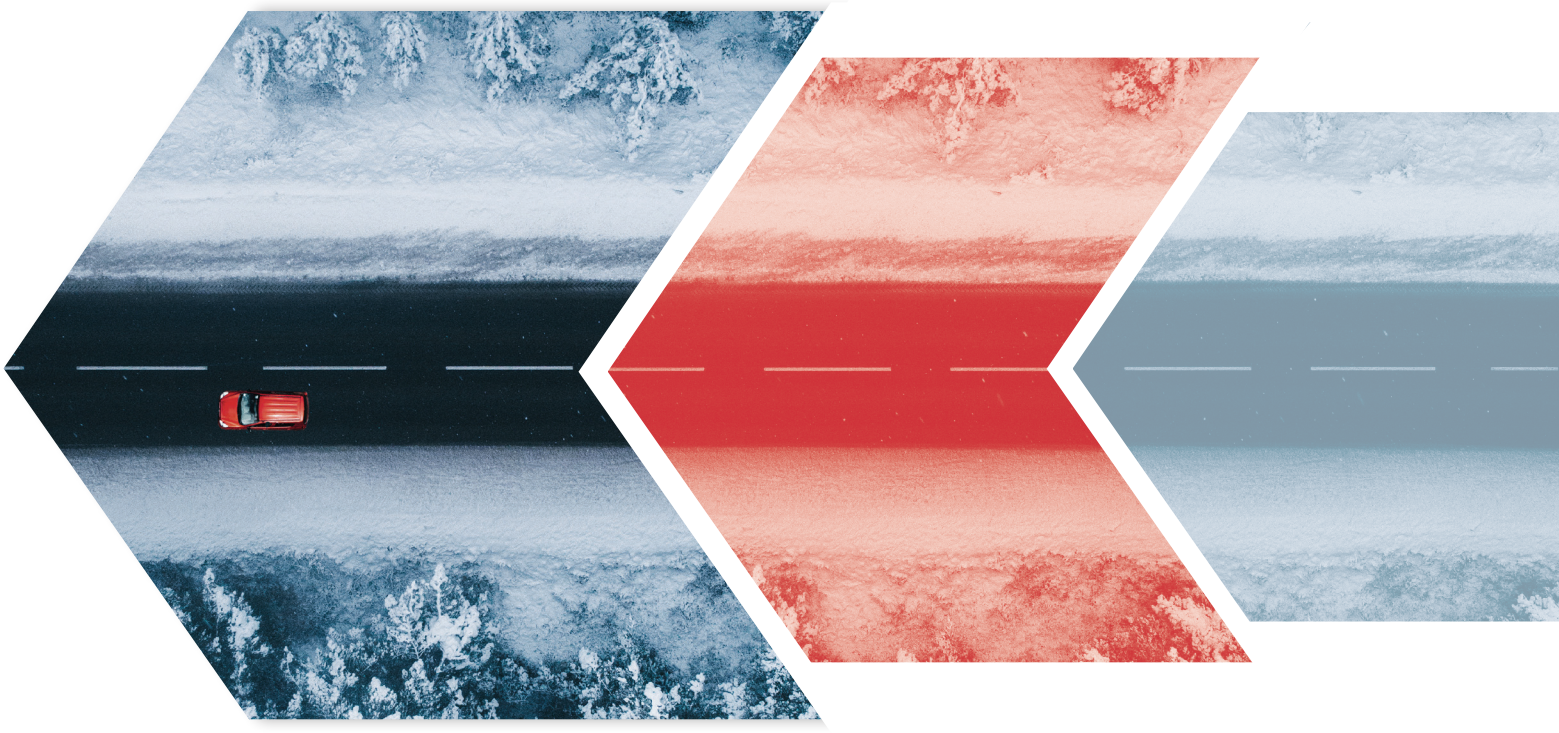

NED NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY
SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

FORUM INTERNATIONAL FORUM FOR DEMOCRATIC STUDIES

تحديث من المؤلّفة:

الطريق قدماً: مسح آليات استجابة المجتمع المدني للمعلومات المضللة

سامانتا برادشو، أستاذة مساعدة في كلية التكنولوجيا الجديدة والأمن

كلية الخدمة الدولية في الجامعة الأميركية

تشكّل المعلومات المضللة والخاطئة، وغيرها من أشكال التلاعب بالمعلومات، تحدياً جسيماً في وجه المجتمع، كونها تساهم في تصعيد التوترات السياسية والعرقية، وتفاقم الحروب والعنف، وتقوّض سلامة العمليات الانتخابية في مختلف أنحاء العالم. لكنّ تقاعس المنصات عن العمل، أو عدم اتّخاذها ما يكفي من الإجراءات للتعامل مع التهديدات التي تطال سلامة المعلومات، أضعفَ الثقة في قدرة الشركات التكنولوجية الكبيرة على معالجة هذه المشكلة. في الوقت نفسه، باتت الجهات التي تشكّل مصدراً لهذه التهديدات تعرف كيف تستغل مفهوم إدارة المحتوى للتهجم على حرية التعبير. كما فشلت الحكومات، بدورها، في تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة هادفة، خاصةً وأنّ معظم القوانين الجديدة التي تمّ سنّها تركّز على المحتوى نفسه عوضاً عن الركائز الأوسع للتكنولوجيا نفسها، أو "صحة" النظام البيئي للمعلومات. لكنّ النهج القائم على المحتوى ليس كافياً لمعالجة مشكلة المعلومات المضللة والخاطئة على نطاق واسع. وليس هذا فحسب، بل أعطى هذا النهج الجهات الاستبدادية الرقمية مجالاً أوسع لقمع حرية التعبير وحرية الصحافة أيضاً. في هذا الإطار، تؤدي منظمات المجتمع المدني، في بيئة المعلومات هذه بالذات، دوراً بالغ الأهمية.

لطالما كانت منظمات المجتمع المدني لاعباً أساسياً في معالجة بعض العواقب المتأتية عن انتشار المعلومات المضللة والخاطئة على الشبكة الإلكترونية. فيملك المجتمع المدني مجموعةً متنوّعةً من الأدوات والخبرات لتعزيز الحيّز الرقمي العام، من تطبيق المبادرات القصيرة المدى، كتقصي الحقائق والتحقق من الشائعات الواسعة الانتشار، إلى تصميم استراتيجيات طويلة المدى للإلمام بالشأن الإعلامي والتوعية الإعلامية. لكن ما زالت هذه المنظمات تصطدم بتحديات ملحوظة. في هذا الإطار، عندما كتبتُ أنا وليزا ماريا هذا التقرير، كانت منظمات المجتمع المدني تناقش تحدياتٍ متعلقة بكيفية نشر المهارات، والوصول إلى بيانات المنصات، ونسج شراكات استراتيجية بين قطاع الصناعة والأكاديميين. واليوم، ما زالت الكثير من هذه الاتجاهات وثيقة الصلة بالموضوع، لا بل إنّ بعضها بدأ يسلك مساراً خاطئاً.

بعد ظهور مجموعة من المبلّغين عن المخالفات على الإعلام، وفي ظلّ التغطية الإعلامية السلبية المستمرة وتأثيرها على سمعة شركات منصات وسائل التواصل الاجتماعي، بات العديد منها يحدّ، أكثر فأكثر، من الوصول إلى بياناته. وجدير بالذكر أنّ هذه البيانات ضرورية للمجتمع المدني لكي يتمكّن من رصد تأثير المعلومات المضللة والمغلوطة المنتشرة على هذه المنصات. ورغم إطلاق بعض المبادرات لنشر المزيد من البيانات، خاصةً بالتعاون مع باحثين أكاديميين في الجامعات، عجزت هذه المبادرات عن تحقيق مبتغاها. كذلك، واجه الباحثون الأكاديميون دعاوى قانونية لجمعهم بيانات ونشرها في دراسات من أجل الصالح العام. زد على أنّ إقفال واجهة برمجية التطبيقات التي تسهّل جمع البيانات، ناهيك عن الضغوطات القانونية على المؤسسات الأكاديمية، حدّ من قدرة باحثي المجتمع المدني على فهم الآثار الواسعة التي تخلّفها وسائل التواصل الاجتماعي على أنظمتنا الديمقراطية. في هذا الإطار، دفعتني التحديات التي يواجهها الباحثون عند فضح هذه الاتجاهات إلى إجراء بحثي الخاص في هذا المضمار، من خلال إعداد هذا التقرير.[1]

بالإضافة إلى ذلك، باتت التهديدات التي تطال سلامة المعلومات تتحوّل من المنصات السائدة إلى المنصات البديلة، مثل واتساب وتيليغرام اللتين تُعتبران أكثر انغلاقاً، ما يجعل العديد من منظمات المجتمع المدني جاهلةً للسياقات المحددة في بلدانها. ولا يخفى على أحد أنّ جمع البيانات من المنصات البديلة يتطلّب مهارات تقنية خاصة، في وقت لا تتمتع فيه منظمات المجتمع المدني دوماً بالمهارات أو الأدوات اللازمة لمراقبة الأماكن المتزايدة التي تزدهر فيها المعلومات المضللة والمغلوطة. جدير بالذكر أنّ الفجوة في المهارات التقنية كانت وما زالت فجوةً جغرافيةً، حيث يزداد عدد العاملين المهرة المتخصصين في معالجة هذه المسائل في المؤسسات والمنظمات الكائنة في الولايات المتحدة وأوروبا إجمالاً، بالمقارنة مع دول في أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأميركا اللاتينية. من هذا المنطلق، هناك أيضاً فجوة هائلة في كيفية تقييم الدول للتأثير الفريد من نوعه الذي تخلّفه هذه التهديدات على سياقات الدول المختلفة، ولا ريب في أنّ هذه الفجوة ستستمرّ في الاتساع إذا لم يتمّ نشر المهارات المتينة وتوفير التدريب في بقية أنحاء العالم. من هذا المنطلق، يأمل المنتدى، من خلال إعادة نشر هذا التقرير باللغات العربية والفرنسية والإسبانية، أن يساعد في تصويب هذه التطوّرات المثيرة للقلق.

أخيراً، لا تنحصر المعلومات المضللة والمغلوطة بنشر التصريحات المحرّفة والكاذبة فقط، بل تتجلى أيضاً بالعنصرية، والتحيّز الجنساني، والعداوة المتزايدة بين الأحزاب المختلفة. في الواقع، إنّ الكثير من منظمات المجتمع المدني الهادفة إلى مكافحة تهديدات سلامة المعلومات، والتي تعمل في مجال تقصي الحقائق، لا تتمتع بالضرورة بالأدوات اللازمة للتعامل مع التحيّز البشري والعلل الاجتماعية. من هنا، تدعو الحاجة إلى تنويع البرامج الحالية لدى منظمات المجتمع المدني، بحيث تتجاوز مجرّد تقصّي الحقائق، وتنتقل إلى مجالات مثل الإلمام بالمبادئ الإعلامية، والشؤون المدنية، والتماسك الاجتماعي. كما يجب القيام بذلك على نطاق واسع لمكافحة الأضرار الإلكترونية الأوسع، وإعادة بناء الأسس الرقمية لمجتمعاتنا الديمقراطية. ونحن، إذ نتطلّع إلى المستقبل، نؤمن أنه لا بدّ من أن يؤدي المجتمع المدني دوراً في إيجاد الحلول على المدى القصير والطويل لمعالجة التهديدات التي تطال سلامة المعلومات. بالفعل، يجب أن نستمرّ في الاستثمار في منظمات المجتمع المدني من خلال اعتماد مقاربات جديدة، وتطوير مهاراتها، والمدافعة عن الوصول المتساوي إلى بيانات وسائل التواصل الاجتماعي لدعم هذا العمل الذي يُعتبر ركيزةً أساسيةً في أنظمتنا الديمقراطية.

تاريخ الترجمة: نوفمبر 2022

قائمة المحتويات

خلاصة وافية 4

مقدّمة 6

مسح آليات استجابة المجتمع المدني 8

الدروس المستخلصة 10

قلة فرص الوصول إلى البيانات

تكرار البرامج عوضاً عن ابتكار برامج جديدة

الانقسامات الإقليمية في رأس مال العلاقات

الانقسامات الإقليمية في مجموعات المهارات والقدرات

الخاتمة والتوصيات 16

توفير الوصول إلى البيانات بطريقة أكثر شمولية

دعم التنوّع

زيادة مرونة التمويل

إعطاء الأولوية لنشر المهارات ونقل المعارف

تحسين التشبيك والتعاون وتجميع المصالح

الملاحق والمراجع 19

الملحق ألف: التشاورات مع خبراء في المجتمع المدني

الملحق باء: المشاركون في المقابلات والاستبيانات

الملحق جيم: نموذج عن أسئلة المقابلات

الملحق دال: نموذج عن أسئلة الاستبيانات

الملحق هاء: جدول مرمّز بمنظمات المجتمع المدني

الملاحظات الختامية

لمحة عن المؤلّفتين 27

لمحة عن الصندوق الوطني للديمقراطية 27

عرفان وتقدير 28

خلاصة وافية

تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في معالجة التأثير المتزايد للمعلومات المضللة على الديمقراطية. فنظراً إلى ضخامة التحدي العالمي الذي تمثّله هذه المعلومات، تطوّر المشهد بسرعة خلال السنوات الأخيرة لمنظّمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال. فبدأت البرامج الراسخة المتعلقة بمكافحة المعلومات المضللة تراعي في خططها التحديات الجديدة الناجمة عن وسائل التواصل الاجتماعي، كما ظهرت مبادرات جديدة لسدّ الثغرات في مجال البحث والرصد والمناصرة. في هذا الإطار، يُعتبر عمل هذه المنظمات في مكافحة المعلومات المضللة بالغ الأهمية، كونه يخلّف تأثيراً إيجابياً على عملية صنع السياسات، ويحسّن استجابات المنصات، ويعزّز معارف المواطنين ومشاركتهم.

مع ذلك، لا تنفكّ منظمات المجتمع المدني تواجه تحدّيات مستمرة في هذا المجال المعقد والسريع التبدّل. فكيف تطوّر المجتمع المدني في فهمه لتحديات المعلومات المضللة الرقمية، وطريقة استجابته لها، وما الذي ينبغي فعله لتمكينه من إنجاز مهمّته بشكل أفضل؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، يرتكز هذا البحث على طريقتين: مسح لمبادرات المجتمع المدني فضلاً عن استبيان تمّ توزيعه على أبرز منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال. فكشفت هذه المقاربة أنّ منظمات المجتمع المدني تتمتع بمجموعة واسعة من المهارات التي يمكن الاستفادة منها لحلّ مشكلة المعلومات المضللة الرقمية. فمنها ما يركّز على التثقيف والتوعية في مجال الإعلام الرقمي، ومنها ما يشارك في حملات المناصرة وصياغة السياسات. كما تطوّر بعض المنظمات خبرات في مجال تقصّي الحقائق والتحقق من صحتها، في حين أنّ البعض الآخر يصقل مهاراته التقنية في مجال استخلاص البيانات من منصات وسائل التواصل الاجتماعي وتحليلها.

أثمر هذا البحث عن عدة ملاحظات واضحة حول الوضع الحالي لآليات استجابة منظمات المجتمع المدني للمعلومات المضللة، كما إنه يقدّم عدة توصيات للمضي قدماً.

- **إعطاء الأولوية لنشر المهارات ونقل المعارف.** على منظمات المجتمع المدني الساعية إلى الحصول على تمويل لمبادراتها المتعلقة بمكافحة المعلومات المضللة أن تشدّد على أهمية مبادرات نشر المهارات ونقل المعارف. فلا يخفى على أحد أنّ الطابع المستقل والمعزول للأبحاث المتعلقة بالمعلومات المضللة تدلّ على الحاجة المتزايدة إلى مزج الخبرات التقنية بمعارف ثقافية وسياسية عميقة.

- **يعاني باحثو المجتمع المدني من انعدام فرص الوصول إلى بيانات وسائل التواصل الاجتماعي.** ففي بعض الأحيان، لا تكون البيانات متوفرة لمنظمات المجتمع المدني، وفي حالات أخرى، تتوفّر البيانات بصيغ لا تخدم أهداف البحث المجدي. كما يمكن أن يساهم انعدام المساواة في الوصول إلى البيانات التي تقدّمها الشركات في تفاقم أوجه انعدام المساواة على المستوى الإقليمي، زد على أنّ طريقة نشر البيانات التي تعتمدها وسائل التواصل الاجتماعي قد تؤثّر سلباً على قدرة المجتمع المدني والباحثين الآخرين على البحث والتقصي. من هنا، على المموّلين، والمنصات، وبقية الجهات الفاعلة الأساسية أن تطوّر مقاربات لتمكين منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى البيانات بشكل أكثر اتّساقاً وشمولية.

- **تعرقل البرامج المستنسخة الابتكار.** فقد أشارت منظمات المجتمع المدني التي ارتكزت على أدوات ومقاربات وتقنيات متشابهة لتحقيق أهداف متماثلة إلى ثلاثة عوامل أساسية حالت دون تطبيق مبادرات أكثر تخصصاً وابتكاراً، هي: عدم التنسيق، عدم توفّر خبرات محدّدة، وعدم توفّر التمويل المرن. من هذا المنطلق، يستحق بناء المجموعات والتنسيق بين المنظمات ذات الصلة المزيد من الاستثمار، مع الحاجة إلى مبادرات تسهّل التعاون بين المنظمات الراسخة الكبيرة والمنظمات النامية أو الأصغر حجماً، ناهيك عن حشد الجهود ومجموعات المهارات والخبرات للتشجيع على إجراء الأبحاث المتنوعة بشكل مدروس ومتعمّد لا من قبيل المصادفة.

- **تتنوع العلاقات مع المنصات التكنولوجية بين منطقة وأخرى.** فقد سجّلت منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستبيان، في أغلب الأحيان، آراءً مشكّكة وإيجابية في الوقت عينه عن علاقاتها مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي. فبعضها نال معاملةً تفضيليةً عندما طلب الوصول إلى البيانات، لا بل حصل على تمويل لعمله (مما يثير مخاوف بشأن الاستقلالية)، في حين أنّ آخرين أفادوا عن عدم استجابة ممثلي الشركات لطلباتهم. في دول جنوب العالم وأوروبا الشرقية، أعربت عدة منظمات مجتمع مدني عن قلقها جراء امتناع المنصات عن التواصل معها، بشكل هادف، حول قضايا ذات أهمية بالغة.

- **تدعو الحاجة إلى المزيد من التمويل المرن والبحوث المتنوعة.** فللتشجيع على مساءلة المنصات بدرجة أكبر في مختلف البيئات الجغرافية، على منظمات المجتمع المدني وممولّيها الارتكاز على وجهات نظر مجتمعات محلية محدّدة، لا تتناولها التحاليل بما يكفي.

- **تؤثّر الاختلافات الإقليمية في القدرات على أنواع الاستجابات التي تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تطبيقها.** فتُعتبر آليات الاستجابة الأكثر اعتماداً على التكنولوجيا واستهلاكاً للموارد أكثر شيوعاً في أميركا الشمالية، وبدرجة أقل في أوروبا. كما أنّ ممثلي منظمات المجتمع المدني أكثر ميلاً في هذه المناطق إلى التمتع بخلفيات في التكنولوجيا، أو هندسة البرمجيات، أو تحليل البيانات. وبالتالي، يكونون أقل ميلاً إلى التخصص في مجالات مرتبطة تقليدياً بالعمل في المجتمع المدني، كحقوق الإنسان، أو القانون، أو العلوم الاجتماعية. من هنا، بهدف سدّ هذه الفجوات، على المموّلين التركيز على مساعدات بناء المعارف التي تستهدف الخبراء التقنيين، والمجتمع المدني، والصحافة، مع التشديد بشكل خاص على دول جنوب العالم والمنظمات الصغيرة العاملة في بيئات تعاني من نقص في الخدمات.

من الضروري أن تستمر الحلقة المخصصة لمكافحة المعلومات المضللة بالتطوّر. ولعلّ أحد العوامل البالغة الأهمية لضمان هذا التطوّر هو تسهيل وصول المجتمع المدني إلى البيانات، والتمويل، والمهارات اللازمة لتطبيق الجيل القادم من آليات الاستجابة للمعلومات المضللة. تتمثّل نقطة قوة هذه الاستجابات في أنها تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز الديمقراطية في زمن بدأ فيه المجتمع يتحوّل، أكثر فأكثر، إلى الرقمية.

مقدّمة

ازدادت المخاوف المتعلقة بالانتشار المنسّق للمعلومات المضللة الرقمية- وهي معلومات تمّ التلاعب بها، يتعمّد البعض نشرها بطريقة خادعة واحتيالية عبر المنصات والقنوات الإلكترونية- حتى احتلّ هذا الأمر مكانةً بارزةً على جدول الأعمال العام الدولي، خاصةً في أعقاب ضمّ روسيا لشبه جزيرة القرم عام 2014 والانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2016. في كلتا الحالتين، استغلت جهات فاعلة تابعة للدولة الروسية ووكلائها وسائل التواصل الاجتماعي لنشر معلومات مضللة على نطاق واسع. ومنذ ذلك الحين، لجأت جهات متنوّعة إلى أدوات وتقنيات "الدعاية الحاسوبية" للتأثير على نتائج الانتخابات وتقويض الديمقراطية حول العالم.[2] في الوقت نفسه، اعتمدت الأنظمة الاستبدادية الرقمية على التصيّد، والمضايقة الإلكترونية، والتضليل الإعلامي لإسكات أصوات المنشقين السياسيين، وإضعاف التعبير عن حقوق الإنسان في بلدانهم.[3] فضلاً عن ذلك، استخدمت الأحزاب السياسية والمرشحون الشعبويون منصات وسائل التواصل الاجتماعي لتأجيج القومية وتذويب الأفكار والقيم المهمّشة ضمن المحادثات السائدة، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى العنف ضد الأقليات.[4] وفي الواقع، لجأت وسائل إعلام هامشية متحيّزة، ومؤثّرون، وشخصيات رفيعة المستوى، إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتعميق الانقسامات، وتضخيم نظريات المؤامرة، والكراهية، وانعدام الثقة في الإعلام. نسجاً على المنوال نفسه، استخدم واضعو نظريات المؤامرة وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المضللة- كالمزاعم الكاذبة عن وجود رابط بين التوحد واللقاحات، أو إنكار ظاهرة التغيّر المناخي، أو نظريات المؤامرة المتعلقة بفيروس كورونا- التي تهدف إلى حشد دعم للسياسات والممارسات التي ترفض العلم.[5]

تعريف المعلومات المضللة

المعلومات المضللة، *أو التضليل الإعلامي، مصطلح عام يُستخدم غالباً بشكل مترادف مع مصطلح البروباغندا، يشير إجمالاً إلى الاستخدام المتعمّد للحجج غير المنطقية لتقويض مُثلٍ سياسيةٍ، أو تأجيج انقسامات اجتماعية، أو التحريض على الملاحظات السياسية الساخرة. يمكن أن يتضمّن مزيجاً من الحقيقة والكذب، أو يحذف سياقاً هاماً عمداً. من جهتها، تنطوي البروباغندا إجمالاً على استخدام حجة غير منطقية إما لتقويض مُثل سياسية عليا أو للترويج لبديل مفضّل.*

يعالج هذا التقرير، بشكل أساسي، مشكلة ***المعلومات المضللة الرقمية****، أو التضليل الإعلامي الذي ينتشر باستخدام شبكات الاتصالات الإعلامية الحديثة.*

أما ***المعلومات الخاطئة،*** *فتشير إلى نشر معلومات غير صحيحة أو خادعة عرضاً أو من دون قصد.*

الدعاية الحاسوبية *هي استخدام برمجيات الكمبيوتر لنشر معلومات مضللة وتضخيم أثرها، أو تشويه محادثات عامة أو التلاعب بها، من خلال استخدام تكتيكات متشابهة، تعتمد في أغلب الأحيان على الأتمتة لإنتاج ونشر محتوى على نطاق واسع.*

يقف الناشطون المدنيون، والصحافيون، والمنشقون السياسيون على خط المواجهة في المعركة ضد التضليل الإعلامي. كما تبرز منظمات المجتمع المدني كأصوات تؤدي دوراً بالغ الأهمية في مساءلة الحكومات والشركات الخاصة. في هذا الإطار، ردّت هذه المنظمات على الشواغل المتزايدة، المتعلقة بتأثير المعلومات المضللة على الديمقراطية، من خلال وضع برامج استراتيجية وإجراء تدقيق مستقل في المعلومات. ومن جملة ما قامت به إطلاق مبادرات لتعزيز الإلمام بالإعلام الرقمي، وأدوات لتحليل وسائل التواصل الاجتماعي ذات الوصول المتاح للجميع، والتدقيق في المنصات، وإجراء الأبحاث المتينة المفتوحة المصدر لإثراء عملية صنع السياسات، والضغط والتأثير، والمشاركة المدنية. من هنا، يمكن لمنظمات المجتمع المدني، بصفتها مناصرة للحقيقة والثقة والمصالح المدنية، أن تمثّل الضعفاء وتدافع عن الحقوق والحريات الرقمية أمام صنّاع السياسات والمنصات الرقمية. فبفضل الأبحاث، والعمل الناشط، ومبادرات المناصرة، أصبحت تحتلّ موقعاً مميّزاً يخوّلها تسليط الضوء على أوجه

يزدهر مشهد منظمات المجتمع المدني العاملة على مكافحة المعلومات المضللة، لا بل إنه تطوّر بسرعة منذ العام 2016. فأدرجت المبادرات الراسخة تحديات وسائل التواصل الاجتماعي الفريدة من نوعها ضمن أجنداتها، في حين انبثقت مبادرات جديدة لسدّ الفجوات في مجال البحث والرصد والمناصرة.

انعدام المساواة، والتحيّز، والظلم، والقمع، فالتشجيع على التغيير والمطالبة بالمساءلة. لكنّ منظمات المجتمع المدني غالباً ما تكون أيضاً هدفاً لخطاب الكراهية السياسي، وهجمات "البوت"، وعمليات نشر المعلومات الخبيثة، كما إنها لا تملك دوماً الموارد المناسبة لمكافحة المعلومات المضللة بشكل فعال. وبما أنّ منصّات وسائل التواصل الاجتماعي تستمرّ في إقامة حواجز تحول دون الوصول إلى المعلومات، فتجد هذه المنظمات نفسها مضطرةً، أكثر فأكثر، إلى الاعتماد على إحسان بعض الشركات الخاصة التي تقدّم لها البيانات وتتعاون معها بطريقة هادفة.

فكانت الجهود الجماعية التي بذلتها هذه المنظمات متميّزةً، وما زالت تترك تأثيراً إيجابياً على عملية صنع السياسات، وآليات استجابة المنصات، ومعارف المواطنين ومشاركتهم. مع ذلك، تواجه منظمات المجتمع المدني عدداً من التحديات في هذا الحقل الناشئ.

فكيف تطوّرَ المجتمع المدني من حيث فهمه وتعامله مع تحدي المعلومات المضللة الرقمية، وما الذي ينبغي فعله لتمكينه أكثر في عمله؟ تعرض هذه الورقة نتائج مشروع بحثي يعدّد مختلف آليات استجابة المجتمع المدني. كما تقدّم أدلةً على الآليات الناجحة ولماذا، وتحدّد الثغرات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني المشاركة في هذه المهمة.

لتكوين فهم عميق وسياقي لهذا المشهد، قمنا بمسح 175 منظمة مجتمع مدني عاملة على مكافحة المعلومات المضللة الرقمية. وقد تمّ تحديد هذه المنظمات من خلال عدة مصادر مثل " RAND "، "Credco"، "Credmap"، الشبكة الدولية لتقصي الحقائق التابعة لمعهد بوينتر، و" MediaWell". كما أجرينا مقابلات أو وزّعنا استبيانات على تسعة عشر خبيراً ومتمرساً من سبع عشرة منظمة مجتمع مدني من مختلف المناطق. فضمّ المجيبون باحثين، ومدراء، وخبراء في مجال السياسات والمناصرة، يعملون في طليعة حملة مكافحة المعلومات المضللة على منصات خاصة، ويثقّفون الجمهور بشأن أضرار المنصات، كما يتواصلون مع صناع السياسات وأصحاب المصلحة في قطاع الصناعة.

نجح البحث في تحديد بعض التحديات الأكثر إلحاحاً التي تواجه هذه المنظمات، فضلاً عن بعض التدابير التصحيحية المحتملة. في هذا الإطار، تتولى الأقسام التالية تقديم وتحليل أدلة على هذه التحديات، ثم رفع توصيات يمكن لمنظمات المجتمع المدني، وممولّيها، وشركات وسائل التواصل الاجتماعي التقيّد بها للتغلّب على هذه العراقيل، والاستمرار في تحسين آلية الاستجابة الديمقراطية لاستئصال المعلومات المضللة.

مسح آليات استجابة المجتمع المدني

تعمل العديد من منظمات المجتمع المدني حول العالم على قضايا تجمع بين المعلومات المضللة والتكنولوجيا والديمقراطية. وهي تطبّق مجموعةً واسعةً من استراتيجيات وضع البرامج التي تناسب البيئات العالمية والإقليمية والقطرية. فتستخدم بعض المنظمات البحثية مثل "بيلينغكات" (Bellingcat)، وتحالف ديمقراطية الأمن، و" Debunk.eu"، بيانات مفتوحة المصدر وبيانات المنصات لرصد تدفقات المعلومات، وكشف الحملات الخبيثة بينما تحدث. أما البعض الآخر، مثل مركز الديمقراطية والتنمية لغرب أفريقيا، أو معهد الحوار الاستراتيجي، فيعمل مع صنّاع سياسات ووسائل إعلام لرصد البيئة الإعلامية قبل الانتخابات، والحدّ من انتشار المعلومات السياسية المضللة التي يمكن أن تقوّض نزاهة العمليات الديمقراطية. ولما كانت هذه المنظمات تتحقّق بشكل مستقل من صحة المعلومات المضللة المنتشرة بسرعة على وسائل التواصل الاجتماعي، فإنّ بعضها مثل "Ver-ificado" في المكسيك و"Correctiv" في ألمانيا يتعاون مع منصات لتعزيز صحة النظم الإيكولوجية للمعلومات. وفي الدول حيث تُعتبر حرية التعبير محدودة بسبب السيطرة على وسائل الإعلام، اعتمدت منظمات مجتمع مدني مثل " Zaśto Ne" في البوسنة والهرسك استراتيجيات مبتكرة لتحديد المعلومات المضللة التي تنشرها الحكومات ووسائل الإعلام الخاضعة لسيطرة الدولة. تعمل هذه المنظمات على مجموعة متنوعة من المنصات، كما تخاطب عدة جماهير كقطاعات الصناعة، والإعلام والصحافة، والمواطنين، وصنّاع السياسات.

تغطي هذه الدراسة منظمات المجتمع المدني في أفريقيا، آسيا، أوروبا، أميركا اللاتينية وأميركا الشمالية، الهادفة بشكل أساسي إلى مكافحة المعلومات المضللة، من خلال كشفها، والتحقق منها، وتوفير الأدوات اللازمة لمكافحتها، والتوعية والمناصرة. في العادة، تتضمّن منظمات المجتمع المدني الكيانات غير الربحية التي تعكس مجموعةً واسعةً من المصالح والروابط. كما تشمل العيّنة بعض المنظمات التي تتلقى تمويلاً من الحكومة، أو القطاع الصناعي، أو جهات خاصة، كنوع من رأس المال الاستثماري، والتي تمّ مع ذلك إدراجها في الدراسة كونها تمارس عملها بشكل دؤوب ومستقل.

تمّ تصنيف منظمات المجتمع المدني المشمولة بالعيّنة بناءً على ستة أنواع مختلفة من الأنشطة المطبّقة، هي: المبادرات المتعلقة بالمصداقية؛ المبادرات المتعلقة بالتحقق؛ برامج التوعية والتثقيف الإعلامي؛ البحث وتأمين الأدوات؛ تطوير القواعد والمعايير وتوصيات السياسات؛ والمبادرات الهادفة إلى دعم الصحافة (راجع/ي الجدول 1). جديرٌ بالذكر أنّ هذه الفئات لا تستبعد أحدها الأخرى، لكنها مفيدة لفهم مختلف المقاربات المعتمدة لمكافحة المعلومات المضللة.

المبادرات المتعلقة بالمصداقية

تتعلق هذه الفئة باستخدام المؤشرات (التي يتمّ كشفها أحياناً باستخدام الأدوات التكنولوجية المؤتمتة) لتقييم مصداقية معلومات معيّنة أو نطاق محدّد. قد يشمل هذا الأمر وضع علامات على المصداقية، واعتماد أنظمة مؤشرات لتقييم مستوى الأمن والشفافية لمحتوى الويب والبنى التحتية الأساسية المتعلقة به. لكن لا تتحقق مبادرات المصداقية من صحة المعلومات بل تكشف المشاكل المتعلقة بالشفافية والجودة.

المبادرات المتعلقة بالتحقق

تشير هذه الفئة إلى تقييم صحة المعلومات أو موثوقيتها. يمكن التفكير فيها كامتداد لمبادرات تدقيق الحقائق التقليدية التي تساعد المستخدمين على تصفح نظام المعلومات الإيكولوجي الذي لا ينفك يزداد تعقيداً. في العادة، تتمثل الوحدة التي يتمّ تحليلها في مبادرات التحقيق بنصّ، أو صورة، أو فيديو.

التوعية والتثقيف الإعلامي

تشير هذه الفئة إلى تأمين المناهج التدريبية، أو الأنشطة، أو المواد التدريبية المصمّمة لتحسين قدرة المواطنين على التفاعل بعين ناقدة مع محتوى الأخبار، وكشف المعلومات المضللة على الإنترنت.

البحث وتأمين الأدوات

تشير هذه الفئة إلى المنظمات البحثية التي تستخدم وتطوّر أدوات لمساعدة المستخدمين، أو المجتمع المدني، أو الصحافيين، أو أفراد الجمهور المهتمين، على كشف المعلومات المضللة، أو "حسابات البوت" المؤتمتة، أو عمليات التأثيرات الأجنبية. في بعض الأحيان، تجري هذه المنظمات أبحاثاً وتجمع بيانات عن وضع المعلومات المضللة، كما تقيّم تأثيرها على المجتمع والسياسة.

القواعد والمعايير وتوصيات السياسات

تشير هذه الفئة إلى المبادرات التي تحاول تطوير قواعد أو معايير متعلقة بطريقة توليد المعلومات، كالبطاقات الصحية أو مدوّنات قواعد السلوك للصحافيين. كما تتضمّن أيضاً المبادرات التي تعزّز أو تدافع عن سياسات لتحسين بيئة المعلومات الرقمية.

دعم الصحافة

تشير هذه الفئة إلى الأدوات والبرامج التي تشجع المحتوى الصحفي الموثوق، والعالي الجودة، والمنتج باحترافية، من خلال التدقيق في الحقائق، واستشارة عدة مصادر، والتحقق من المواد، وإضفاء الشفافية على مصادر وعمليات إنتاج المحتوى.

الجدول 1: آليات استجابة المجتمع المدني للمعلومات المضللة

	المصداقية	التحقق	التوعية والتثقيف الإعلامي	البحث وتأمين الأدوات	القواعد والمعايير وتوصيات السياسات	دعم الصحافة
أفريقيا والشرق الأوسط*	3	16	7	1	6	3
آسيا	1	19	3	1	0	0
أوروبا	3	10	5	2	4	0
أميركا اللاتينية	1	23	8	6	3	0
أميركا الشمالية	19	13	12	15	8	5
المستوى الإقليمي أو الدولي	3	3	5	3	1	2

المصدر: المؤلّفون (2020). بناءً على البيانات التي تمّ جمعها من تمرين المسح. **ملاحظة:** لا يصل مجموع القيم إلى 175 لأنّ بعض المنظمات قد تكون مشاركة في عدة أنشطة.

*تمّ جمع هذه المناطق كون جمع البيانات أظهر وجود بضع مبادرات فقط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الدروس المستخلصة

تنامت استجابات المجتمع المدني للرد على المعلومات المضللة الرقمية، مع تنفيذ منظمات من مختلف أنحاء العالم لمجموعة متنوعة من الأبحاث، وحملات المناصرة، والرصد والتقييم، والبرامج التوعوية. تغطي هذه البرامج المتنوّعة مناطق مختلفة ومجموعة واسعة من المنصات التكنولوجية، مثل فايسبوك، غوغل، إنستاغرام، تيليغرام، تويتر ويوتيوب. وقد قامت منظمات المجتمع المدني بتعديل برامجها لتبديد بعض من المخاوف المميّزة الناشئة عن مشهد المعلومات والاتصالات المعاصر. ومع أنّ الكثير من منظمات المجتمع المدني الكائنة في غرب أوروبا وأميركا الشمالية تركّز على التحديات العالمية أو الإقليمية، إلا أنّ تلك الكائنة في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا الشرقية، وأميركا اللاتينية، تميل إلى التركيز أكثر على آليات الاستجابة المبتكرة والمطبّقة على مستوى الدول.

تستخدم منظمات المجتمع المدني العاملة على مكافحة المعلومات المضللة الرقمية مجموعةً متنوّعةً من المهارات. فيركّز بعضها على التوعية والتثقيف الإعلامي الرقمي، في حين يكبّ البعض الآخر على العمل على أنشطة المناصرة والسياسات. فضلاً عن ذلك، اكتسبت العديد من المنظمات خبرات في مجال التدقيق في الحقائق والتحقق منها، فيما طوّر عدد منها مهارات تقنية مصقولة في استخلاص وتحليل البيانات من منصات وسائل التواصل الاجتماعي. تغطي منظمات المجتمع المدني مجموعةً واسعةً من المساحات الإلكترونية، بدءاً من المنصات العامة الكبيرة مثل تويتر وفايسبوك وريديت ويوتيوب، إلى التطبيقات الخاصة المشفّرة مثل واتساب وتيليغرام، من دون أن ننسى المساحات الصغيرة أو المغمورة أو المتخصصة، مثل غاب أو ديسكورد أو بارلر، فضلاً عن استضافة المحتوى والويب المفتوح.

أفادت كافة المنظمات المشمولة بالمسح أنها نفّذت مشاريع ومبادرات ناجحة للتغلّب على بعض التحديات الجديدة التي تطرحها التكنولوجيا، وخاصةً منصات وسائل التواصل الاجتماعي، في وجه استهلاك المعلومات، والإلمام بالإعلام الرقمي، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. على سبيل المثال، أشارت جنيفر 8. لي من تحالف المصداقية ومجموعة "هاكس/هاكرز" إلى أنه تمّ وضع معايير لتقييم جودة المعلومات، وأنها قد أصبحت واسعة الانتشار بين منظمات المجتمع المدني. كما شدّد نيك موناكو من معهد المستقبل على ضرورة "دمقرطة الخبرات" من خلال توفير تدريب تقني وتدريب على المهارات لأصحاب المصلحة في المجتمع المدني والصحافة.

لكنّ المجيبين أشاروا أيضاً إلى وجود عقبات ملحوظة أمام إجراء الأبحاث الهادفة وإطلاق حملات المناصرة الفعالة في هذا المجال. ومردّ ذلك إلى مدى قدرتهم على الوصول إلى بيانات المنصّة، وعدم التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، وعدم توفر ما يكفي من التمويل. من هذا المنطلق، يحدّد القسم التالي ما هي هذه التحديات الثابتة والدروس المستخلصة للنهوض بالابتكار وتحقيق التقدّم.

قلة فرص الوصول إلى البيانات

من أبرز الشواغل في هذا المجال، ضرورة الوصول إلى بيانات هادفة وذات صلة بشكل مستمر. بالفعل، أثار كل المجيبين عدة مشاكل متعلقة بالوصول إلى ثلاثة أنواع أساسية من البيانات، خاصةً من منصات وسائل التواصل الاجتماعي: أولاً، البيانات الموجودة في النطاق العام التي يقوم المستخدمون الواعون والراضون بنشرها على العلن، وتكون متاحة لكل من يتصفّح الإنترنت، كالمنشورات أو الصور أو الفيديوهات العامة؛ ثانياً، البيانات المخفية التي لا تكشف عن معلومات يمكن أن تحدّد الهوية الشخصية للمستخدم، كالبيانات الوصفية لتبادل الروابط من خلال قنوات المراسلة الخاصة (مثلاً، كم مرة تمّ إرسال رابط ما على واتساب، بصرف النظر عن المستخدم)، أو الإحصاءات المتعلقة بإزالة المحتوى؛ وثالثاً، البيانات الشخصية التي تمّ إخفاء هوية صاحبها أو ربطها باسم مستعار لحذف كل المعلومات التي يمكن أن تعرّف عن هوية شخص ما، كالتدوينات المنشورة في المجموعات الخاصة التي تمّت

إزالة كل معلومات المستخدم منها. ولم يفد أيٌّ من المجيبين بأنه طلب بيانات مشفّرة أو بيانات تتضمّن معلومات محدّدة لهوية الأشخاص، لم تكن قد نُشرت علانيةً من قبل. جديرٌ بالذكر أنّ معظم المنصات تنشر البيانات اليوم إما عن طريق مبادرات بحثية حول أصول تبادل البيانات، كمبادرة "العلوم الاجتماعية واحد" التابعة لفايسبوك التي نالت نصيبها الكبير من الانتقادات بسبب عدم تمتعها بالاستقلالية أو الشفافية في البحث، وإما من خلال واجهات برمجة التطبيقات التي تكون على قدر كبير من التقييد. زد على ذلك أنّ الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي من خلال أدوات تجريف الويب المعدّة بناءً على الطلب يزداد صعوبةً، لا سيما وأنّ المنصات تعتمد أنظمة ملكية للحدّ من هذه الأنشطة، وبالتالي يمكنها التهديد برفع دعاوى قانونية في حال كانت تحظّر جرف البيانات ضمن اتفاقات شروط الخدمة الخاصة بها.

صحيحٌ أنّ الوصول إلى البيانات يُعتبر مهماً للغاية لإجراء أبحاث عن آثار التضليل الإعلامي الرقمي على السياسة والمجتمع، إلا أنّ استخدام بيانات وسائل التواصل الاجتماعي يثير عدة شواغل متعلقة بالخصوصية. في هذا الإطار، شدّد العديد من المجيبين، بصفتهم مناصرين للحقوق الرقمية والخصوصية، على أهمية حماية خصوصية المستخدم من خلال عدم جمع البيانات وتحليلها إلا بعد الحصول على موافقة الأفراد المعنيين. وفي الواقع، تغطي لائحة الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات هذا النوع من استخدام البيانات من قبل المنصات والباحثين (أو أي جهة أخرى لمعالجة البيانات). وقد أصبحت هذه اللائحة معتمدة بشكل واسع من قبل المنصات التي لن تستطيع معرفة ما إذا كان مستخدموها محميين بموجب القانون الأوروبي أم لا.

لا يخفى على أحد أنّ القضايا المتعلقة بقلة فرص الوصول إلى البيانات تؤثّر على منظمات المجتمع المدني المشمولة بالمسح بعدة طرق. فمع أنّ بعض المنصات تُعتبر أكثر انفتاحاً من البعض الآخر، أفادت كلوي كوليفر، رئيسة السياسات والاستراتيجيات الرقمية في معهد الحوار الاستراتيجي، أنّ صعوبة الوصول الشفاف إلى مجموعات البيانات الدقيقة والواسعة النطاق، استناداً إلى تعليمات واضحة، ما زالت تشكّل عقبةً أمام أنشطة المنظمة في مجال البحث والرصد والسياسات. لذا، بهدف إجراء تحاليل إحصائية بواسطة برمجيات حاسوبية، يجب أن تكون البيانات متوفرة ومقروءة آلياً. بالإضافة إلى ذلك، على المنصات أن تؤمّن السياق والوثائق اللازمة للبيانات التي تقوم بجمعها، كأن تذكر مثلاً "القواعد" التي ترتكز عليها لتقرّر أي البيانات تُدرجها وأيها تقوم باستبعادها، فضلاً عن فترة جمع البيانات، والطريقة المعتمدة. إلى جانب ذلك، تدعو الحاجة إلى توفير كميات كبيرة من البيانات لإجراء تحليل نوعي يتيح استخلاص استنتاجات إحصائية.

شدّد ألكساندر ألافيليب، وهو المدير التنفيذي والمؤسّس المشارك لمختبر الاتحاد الأوروبي للمعلومات المضللة، على أهمية أن تتيح المنصات الوصول إلى البيانات بقدر أكبر، وليس هذا فحسب، بل أن تتأكّد من أنّ هذه البيانات ستهمّ المجتمع المدني وتفيده في ممارسة عمله. وأفاد أنّ الجهود التي تبذلها بعض المنصات لتوفير المزيد من البيانات لن تكون هادفةً إلا إذا كانت منظّمة بطريقة تسهّل على منظمات المجتمع المدني التعامل معها، وإذا كانت هذه المنظمات ممكّنة ومموّلة بدرجة كبيرة على نحوٍ يخوّلها إجراء تقييمات متينة ومستقلة. على سبيل المثال، عندما قدّمت بعض المنصات بيانات عن التدخل الأجنبي في شبكاتها إلى لجنة منتقاة من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي حول قضايا الاستخبارات، قدّم غوغل نسخ بي دي إف غير مقروءة آلياً عن البيانات المجدولة المتعلقة بالدعايات، من دون أن يُرفق هذه البيانات بأي سياق أو وثائق ذات صلة. نتيجةً لذلك، لم يكن ما قدّمه غوغل مفيداً لإجراء تحاليل إحصائية.[6] بالإضافة إلى ذلك، تقوم عدة شركات بنشر بيانات عندما تكتشف سلوكيات غير اعتيادية على منصاتها، كسلوك زائف من قبل حسابات وهمية، وهي بيانات يمكن أن تكون مفيدةً جداً لغايات البحث، إلا أنها لا تعطي المنظمات البحثية حقّ الاطلاع على بيانات حول "النشاط الاعتيادي". نتيجةً لذلك، يمسي من المستحيل إضافة الأنشطة غير الاعتيادية ضمن سياقها الصحيح. وبالتالي، تكون النتيجة التقليل من أهمية أثر هذه المخالفات، أو المبالغة فيه.

إلى جانب ذلك، يُعتبر الوصول إلى بيانات المنصات متقلّباً جداً، خاصةً في ضوء تزايد القلق بشأن التبعات على الخصوصية وإساءة استخدام البيانات لتحقيق المكاسب التجارية والسياسية.

إذاً، إنّ امتناع المنصّات عن تقديم معلومات متاحة وشفافة بشأن ما تصنّفه كمعلومات مضللة، وبالتالي ما يمكنها حذفه، أو وضع علامة عليه، أو التحقق منه، يعرقل تكوين فهم مشترك وتحقيق الإجماع حول المسائل المتعلقة بالمعلومات المضللة

أفاد سام جيفرز من مجموعة "من يستهدفني؟" أنّ الوصول إلى البيانات ليس أمراً مستمراً البتة، خاصةً وأنّ المنصات تميل إلى تغيير رأيها بشكل متكرّر بشأن البيانات التي تريد وضعها في المتناول. فضلاً عن ذلك، مع أنّ عدة منصات أطلقت برامج لتسهيل الوصول إلى البيانات، إلا أنّ هذه الأدوات ومجموعات البيانات لا تتوفّر دوماً للجميع على قدم المساواة، مما يمكن أن يشكّل تمييزاً ضد الأشخاص الذين يطرحون استفسارات غير أكاديمية والباحثين العاملين في منطقة جنوب العالم.[7]

تجدر الإشارة إلى أنّ منظمات المجتمع المدني المشمولة بالمسح تعتمد على مصادر متشابهة من البيانات التي غالباً ما يتمّ جمعها من خلال نماذج موحّدة. فتقدّم واجهة برمجية التطبيقات الخاصة بتويتر وتلك الخاصة بيوتيوب، فضلاً عن أداتي كراود تانغل ومكتبة الإعلانات التابعتين لغوغل، وبدرجة أقل واجهة برمجية التطبيقات الخاصة بريديت، حلقات مهمة للوصول إلى البيانات، في حين أنّ منصات أخرى توفّر فرصاً أقل للوصول. نتيجةً لذلك، يركّز البحث المرتكز على البيانات، بشكل غير متناسب على مجموعة المنصات التي تقدّم وصولاً محدوداً إلى بيانات معيّنة داخل "حدائق مسوّرة"، أو على مصادر من الوصول المحدود إلى بيانات منتقاة، توفّرها وتتحكّم بها الشركة المعنية. فيؤثّر الوصول المحدود إلى البيانات تأثيراً عميقاً على أسئلة الأبحاث وتصميمها، كما يحدّ من نوع الأفكار المعمّقة التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني والباحثين توليدها من البيانات. بالإضافة إلى ذلك، قد تشجّع ندرة البيانات على ازدواجية جهود البحث، خاصةً عندما يعتمد الباحثون على تدفقات البيانات نفسها لمعالجة مسائل متشابهة متعلقة بالمعلومات المضللة على المنصات.

أخيراً، ترتبط مسألة محدودية الوصول إلى البيانات بعدم كفاية التعريفات المتوافرة وقلة الشفافية حول قضايا المعلومات المضللة الرقمية. في هذا الإطار، أفادت جنيفر 8. لي أنّ العديد من المنصّات أبدت تردّداً إزاء "اتّخاذ موقف حازم بشأن النشر المتعمّد للمعلومات الخاطئة"، بما في ذلك المزاعم الكاذبة الصادرة عن مسؤولين حكوميين وسلطات رسمية. لكنّها أضافت أنّ هذا التوجّه "تبدّل مع انتشار المعلومات الخاطئة المتعلقة بوباء كوفيد-19، مما شكّل سابقةً مهمّةً." يتيح هذا الأمر أيضاً لشركات وسائل التواصل الاجتماعي التهرّب من التدقيق في قراراتها المتعلقة بإدارة المحتوى، مثلاً من خلال عدم تقديم بيانات مستنسخة عن المحتوى الذي تمّت إزالته.

تكرار البرامج عوضاً عن ابتكار برامج جديدة

تستخدم العديد من منظمات المجتمع المدني المشمولة بالمسح أدوات تكنولوجية، أو مناهج يدوية، أو تقنيات مشابهة أخرى تهدف إلى تحقيق مجموعات متطابقة من الأهداف. يَظهر هذا الأمر بشكل خاص في ما يتعلق بتقنيات التدقيق في الحقائق وتلك المرتكزة على تقنية بلوكتشاين للتحقق من المحتوى، كما ينطبق على المنظمات التي ما زالت في مراحلها الأولى وتلك الأكثر تقدماً على السواء. في هذا الإطار، قدّم المجيبون نظرةً متعمّقةً عن الأسباب والحوافز التي تدفع إلى تطبيق البرامج القديمة أو المتكررة، مشيرين إلى ثلاثة دوافع رئيسية تحفّز على هذا التوجه، هي: انعدام التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، وعدم توفّر خبرات محدّدة، ونقص فرص التمويل المرنة.

بالنسبة إلى الدافع الأول، أشارت كلوي كوليفر إلى وجود حاجة ملحة لمزيد من التنسيق الرسمي وغير الرسمي بين منظمات المجتمع المدني لتجنّب الازدواجية في الجهود (مثلاً، رصد الانتخابات نفسها على المنصة نفسها باستخدام نفس بيانات واجهة برمجية التطبيقات وطرق متشابهة)، وتخصيص الموارد بطريقة أكثر فعالية. وأفاد رافاييل غولزفيغ من المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية أنه رغم وجود مجتمع متين من منظمات المجتمع المدني، وبدرجة أقل من مشاريع البحث الأكاديمي، إلا أنّ تنسيق جهود البحث ما زال نادراً. وقد ساهمت جائحة كوفيد-19 في تفاقم هذا الأمر: فلا تُخصّص الاجتماعات الافتراضية عادةً أي مساحات كافية لتبادل المعلومات بطريقة هادفة وذات جودة.

بالنسبة إلى الدافع الثاني، لاحظ سام جيفرز أنه، رغم تطوّر هذا المجال ليشمل مجموعةً متنوّعةً من القضايا، فإنّ معظم المنظمات بقيت عموميةً عوضاً عن التخصص أكثر في هذا المجال.

فلم تطوّر كلها الخبرات ومجموعة المهارات اللازمة لطرح أسئلة أكثر عن تأثير التكنولوجيا على المجتمع والسياسة- مثلاً من خلال تطوير طرق جديدة للوصول إلى البيانات أو تحليلها، أو إجراء دراسات عن المنصات الصغيرة أو الأحداث أو الدول أو المناطق التي لم تتناولها الكثير من الدراسات- أو لإجراء تحاليل أكثر دقة وعمقاً. في أعقاب الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والانتخابات الرئاسية الأميركية في 2016، كانت المحادثات العامة عن دور المنصّات، والخوارزميات، والإلمام بالمعلومات الرقمية، ما تزال حديثة العهد ومفيدةً بشكل عام بالنسبة إلى صنّاع السياسات والجمهور على حدّ سواء، مما منح منظمات المجتمع المدني مجالاً واسعاً لتطبيق أنشطتها، لكن من دون أن يوضّح ذلك غالباً ما ستكون عليه هذه الأنشطة تحديداً. لكن، كما قال جيفرز، يجب أن تصبح هذه السردية الآن "أكثر دقة". كما تحتاج منظمات المجتمع المدني إلى "تضييق نطاق خبرتها بدرجة معيّنة واعتماد تعريفات أكثر دقة" لتوحيد برامج البحث، وتحديد مجالات التداخل، والإجابة عن بعض الأسئلة الصعبة بخصوص الأثر المتأتي عن كل ذلك.

في ما يتعلق بالدافع الثالث، وفي ضوء الابتكارات التكنولوجية السريعة والتقلّبات في الوصول إلى البيانات، يجب أن تتطوّر فرص التمويل والمنح بحيث تستوعب جوانب انعدام اليقين والتغييرات أيضاً. في هذا الإطار، اقترحت كلوي كوليفر اعتماد مقاربات أكثر مرونة وتقبّلاً للمخاطر، يلتزم الممولون بموجبها بدعم منظمة ما، وتحديد توجّه عام للأبحاث، مع إفساح المجال أمام مزيد من المرونة في تصميم الأبحاث، والبرامج، والتوظيف، والتعاون مع منظمات أخرى. وكانت ماكنزي نلسون من منظمة "رصد الخوارزميات" قد شدّدت على أنّ التمويل المرتكز على المشاريع (بالمقارنة مع التمويل المرتكز على المنظمات) قد يدفع بمنظمات المجتمع المدني إلى "اللحاق بأحدث الاتجاهات في السياسات التكنولوجية، عوضاً عن التفكير في الأثر المجدي على المدى الطويل."

وكانت عدة منظمات مجتمع مدني قد أفادت أنها تكون مضطرةً غالباً، لدى تقديمها طلباً للحصول على التمويل، بالالتزام قبل وقت طويل بدراسة أحداث محدّدة على شبكات محدّدة، باستخدام منهجيات محدّدة، مع فريق محدّد.

يتحدّث خبراء منظمات المجتمع المدني عن هذه المشكلة أيضاً عند التطرق إلى الاستراتيجيات الحالية للممولين. فقد أفاد عدة مجيبين أنّ الممولين غالباً ما يدعمون المنظمات الراسخة والكبيرة التي تعتمد طرقاً وأدوات عمل تمّ اختبارها جيداً، على حساب المنظمات الجديدة التي تحلّل الشبكات غير السائدة، مثل "غاب" أو "بارلر"، أو تعتمد طرقاً تجريبية في العمل، كدراسة المحادثات في قنوات واتساب شبه الخاصة بموافقة المستخدم. يُعتبر اتّجاه التمويل هذا مقلقاً بشكل خاص، لا سيما وأنّ الحجم الهائل للمعلومات المضللة المنتشرة عبر عدة منصات رقمية يتطلّب اعتماد نهج بحثية متنوّعة وموزّعة، حتى وإن كانت منظمات المجتمع المدني تعمل لفهم "الصورة الإجمالية" في فضاء المعلومات ككل.

الانقسامات الإقليمية في رأس مال العلاقات

نسجت منظمات المجتمع المدني علاقات هادفة مع أصحاب المصلحة في القطاع الصناعي، وصناع السياسات، وبقية مجموعات الناشطين في العمليات التي ينفّذونها. في هذا الإطار، لفت المجيبون إلى الدور المهم الذي تؤديه العلاقات مع الجهات الصناعية في ضمان مصداقية منظماتهم. لكنّ التحدي الذي أشار إليه الكثيرون هو تبيّن ما إذا كانوا يُعامَلون كشركاء حقيقيين أم لا؛ أي ما إذا كانت الشركات التكنولوجية والحكومات تنظر إليهم كمصادر موثوقة للخبرات والأدلة، على نحو يمكن أن يحسّن من نوعية المنتجات والسياسات- وهو دور تؤكّد الكثير من المنصات والحكومات في تصريحاتها على أهمية أن تتقلّده منظمات المجتمع المدني.

وقد أشار الخبراء إلى أنّ الحكومات أصبحت أكثر اهتماماً بالقضايا المتعلقة بالمعلومات المضللة وحلول السياسات المناسبة لها، لكنها كانت تواجه صراعاً بشأن تأثير عملهم هذا على الحوكمة. للأسف، قلة قليلة فقط من منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستبيان أشارت إلى أمثلة كان فيها لعملها تأثير مباشر على عملية صنع السياسات

كشف بحثنا عن درجة من التناقض، حيث أدلت منظمات المجتمع المدني بآراء مشكّكة وإيجابية على السواء تجاه علاقاتها بشركات الإعلام الاجتماعي. فقد تحدّث العديد من الخبراء عن تجاربهم الإيجابية في ما يتعلق بالتعاون وعلاقات التبادل الأخرى مع المنصات. على سبيل المثال، ذكر الكثيرون أنهم يرسلون أدلةً على المعلومات المضللة والتدخلات الرقمية بانتظام إلى المنصات. كما أقرّ أحد الخبراء بالدور المهم الذي يؤديه التمويل المتوفر من الصناعات لتحريك عجلة العمل في منظمات المجتمع المدني، مضيفاً أن بعض البرامج ما كانت لتكون ممكنة لو لم يكن من الشراكات مع المؤسسات الصناعية. لكنّ هذا النوع من التمويل يُعتبر مثيراً للجدل نوعاً ما في أغلب الأحيان، خاصةً عندما تُجري منظمات المجتمع المدني أبحاثاً حول المنصات نفسها التي تموّل عملها. يشدّد ذلك على ضرورة أن تقدّم المنصات إلى المنظمات قدرةً أكبر على الوصول المستقل إلى البيانات، وأن تنسج معها شراكات استراتيجية. فمن المحتمل أن يؤمّن كلا هذين الإجراءين فرصاً أكبر لمنظمات المجتمع المدني لإجراء أبحاث حول نطاق المعلومات المضللة وحجمها، وأن يلفت نظر المنصات إلى قضايا معيّنة، ويقدّم توصيات متعلقة بالسياسات لتحسين الحوكمة.

في المقابل، أشار بعض الخبراء إلى عدم استجابة الشركات التي عملوا معها، عندما تمّ تنبيهها إلى حالات معزولة من المعلومات المضللة والشكاوى المستمرة على شبكاتها. ولعلّ أحد الأسباب المحتملة لذلك هو تغيير الموظفين بشكل متكرر: فقد أشار سام جيفرز إلى أنّ جهات الاتصال التي لطالما تعاملت معها منظمته في المنصات كانت تغادر الشركة في بعض الحالات، أو تكفّ عن الاستجابة في حالات أخرى. لكن يمكن التغلّب على هذا التحدي من خلال إجراء تغييرات في الثقافة التنظيمية للمنصات، لضمان تعريف الموظفين الجدد على كافة شركائهم من منظمات المجتمع المدني، أو من خلال تشكيل فريق جديد أو منصب جديد ضمن الشركة للتواصل مع المجتمع المدني.

أما بعض الخبراء من منظمات كبيرة وراسخة في غرب أوروبا وأميركا الشمالية، فقد تحدّثوا عن تجارب أكثر إيجابية بشأن علاقاتهم مع المنصات، بالمقارنة مع زملائهم في جنوب العالم وأوروبا الشرقية. تؤكّد هذا الأمر الأبحاث حول نقص تمثيل سياسات المنصة وموظفي إدارة المحتوى في الدول التي تملك فيها الشركات حصةً صغيرةً نسبياً من السوق. لذا، لم يتوانَ بعض المجيبين عن انتقاد العلاقة بين مؤسسات التواصل الاجتماعي والمنظمات الكائنة في جنوب العالم وأوروبا الشرقية. على سبيل المثال، لفت داركو بركان من "زاستو بي" (Zaśto Ne) أنّ منصة فايسبوك حظرت بشكل متكرر دعاياتها التي تدحض المعلومات المضللة المتعلقة بكوفيد-19 ربما لأنها كانت تكرّر الكلمات الواردة في المزاعم الخاطئة، بهدف دحضها- وذلك بالرغم من أنّ هذه الحملة تلقّت تمويلاً من فايسبوك نفسه للتحقّق من صحة المزاعم المتعلقة بكوفيد-19.

نسجاً على المنوال نفسه، قالت إدايات حسن من مركز الديمقراطية والتنمية لغرب أفريقيا إنّ المنصات غالباً ما تمتنع عن التواصل مع منظمات المجتمع المدني في نيجيريا بطرق هادفة. وأشارت إلى أنّ الشبكات تكتفي "بملء الخانات المطلوبة" خاصةً في فترة الانتخابات، عوضاً عن تطوير إجراءات وقائية وتطبيق استراتيجيات واضحة، كما تفعل في دول شمال العالم. تكشف هذه النتائج عن ضعف سلطة التفاوض التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني الصغيرة وغير الغربية. وليس هذا فحسب، بل تكشف أيضاً عن أهمية مواصلة الجهود لمساعدة الشركات على تطوير معارفها وإلمامها بالحساسيات الثقافية، حتى في الأسواق الأصغر حجماً.

بالإضافة إلى ذلك، شدّد عدة خبراء أيضاً على أهمية اعتماد آلية استجابة أكثر تكاملاً لمعالجة المشكلة العالمية والواسعة النطاق التي تعتري سياسات مكافحة التضليل الإعلامي الرقمي. على سبيل المثال، وصف راستو كوزيل من "ميمو 98" المعلومات المضللة بأنها "مشكلة سياساتية متعددة الأبعاد" تتطلّب "تعاوناً وتنسيقاً بين أصحاب المصلحة فضلاً عن تعزيز الفهم المشترك للأفكار". وقد كشف العديد من الخبراء عن تجارب متناقضة أخرى جمعتهم بصناع السياسات والحكومات. فجميعهم تقريباً شاركوا في اجتماعات رسمية أو غير رسمية للإحاطة بالسياسات المعتمدة، باستثناء أولئك الذين كانوا يجرون أبحاثاً عن المعلومات المضللة في الدول الاستبدادية، حيث تكون الحكومة متورّطةً في التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي وفرض الرقابة. لا بل إنّ بعضها ذكر حتى أمثلةً أقدم فيها صناع السياسات على إهمال النصائح والأدلة المسداة إليهم.

الانقسامات الإقليمية في مجموعات المهارات والقدرات

في أغلب الأحيان، يستفيد الخبراء في منظمات المجتمع المدني التي تكافح المعلومات المضللة من مجموعة متنوّعة من القدرات والمعارف التقنية المتوفرة، كالخبرة في الموضوع المطروح (مثلاً عن المعلومات المضللة، ومرتكبيها، وانتشارها، وتاريخها)، والخبرة التحليلية (مثلاً تحليل البيانات الضخمة، والتعلّم الآلي، وجمع البيانات من الإنترنت). وقد شاركت منظمات المجتمع المدني في أنشطة متنوّعة مثل الكشف الآلي عن المعلومات المضللة، وتصنيف المصداقية من خلال الذكاء الاصطناعي، وبذل جهود في مجال التثقيف الإعلامي والمناصرة. لكنّ التقنيات الأكثر اعتماداً على التكنولوجيا واستهلاكاً للموارد تُعتبر أكثر شيوعاً في أميركا الشمالية، وبدرجة أقل في أوروبا، في حين أنّ التدقيق غير الآلي في الحقائق أكثر انتشاراً في دول جنوب العالم.

يمكن أن يكون هذا الانقسام في القدرات نتيجة عامل التوقيت، أي أنّ القدرات تختلف تبعاً لأول مرة أصبحت فيها قضايا المعلومات المضللة الرقمية مهمّةً بالنسبة إلى برامج التمويل. في هذا الإطار، اعتبرت أكثرية منظمات المجتمع المدني المشمولة بالاستبيان أنّ الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2016 شكّلت هذا التاريخ المفصلي، خاصةً نظراً إلى ما تخلّلها من عمليات خارجية وداخلية متعلقة بالمعلومات المضللة. بعد هذا الحدث الانتخابي، تدفقت استثمارات كبيرة إلى منظمات المجتمع المدني في أميركا الشمالية وأوروبا لدراسة المعلومات المضللة الرقمية. غير أنّ المنظمات في أوروبا الشرقية، والبلقان، وأفريقيا أشارت إلى أحداث سابقة، انطوت غالباً على بروباغندا مموّلة من الدولة، كالهجمات السيبرانية من روسيا على مواقع إلكترونية تابعة لمؤسسات ومنظمات إستونية خلال خلاف عام 2007 المتعلق بتغيير مكان نصب تذكاري سوفياتي في تالين يعود إلى الحرب العالمية الثانية، أو إسقاط القوات الروسية لطائرة تابعة للخطوط الجوية الماليزية في شرق أوكرانيا عام 2014، أو القضايا المتعلقة بالفساد المستمر والحريات الإعلامية.

كان الانقسام الإقليمي في القدرات حاضراً، نوعاً ما، في الخلفيات المهنية لخبراء المجتمع المدني العاملين على قضية المعلومات المضللة الرقمية. فقد كان الكثير من الخبراء القادمين من أميركا الشمالية وغرب أوروبا قد عملوا سابقاً في شركات تكنولوجية كبيرة، أو في مجال هندسة البرمجيات، أو تحليل البيانات. أما عدد المختصين في مجالات ترتبط غالباً بمنظمات المجتمع المدني وغيرها من منظمات المصلحة العامة، كحقوق الإنسان، والقانون، والعلاقات الدولية، والعلوم السياسية والاجتماعية، فأقل بكثير. يمكن الاستنتاج من هذا الأمر أنّ منظمات المجتمع المدني التي تكافح المعلومات المضللة في أميركا الشمالية وأوروبا تملك، في أغلب الحالات، معارف تقنية محدّدة، أكثر مما تتمتّع بمجموعات المهارات المنتشرة عادةً بين مجموعات المصلحة العامة.

الخاتمة والتوصيات

بفضل العدد الملحوظ لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في مكافحة المعلومات المضللة الرقمية، وتنوّعها، نشأت عدة إجراءات مميّزة ومبتكرة، لكنّ هذا الأمر أدى أيضاً إلى مشاكل في لتنسيق

اعتمدت منظمات المجتمع المدني برامج وأدوات فعالة ومبتكرة لمكافحة انتشار المعلومات المضللة الرقمية، والمدافعة عن سياسات حكومية أفضل، ومساءلة المنصات بدرجة أكبر. فمن برامج التوعية والتثقيف الإعلامي، إلى إعداد القواعد والمعايير، أو إجراء الأبحاث وتطوير أدوات كشف المعلومات المضللة، يساهم المجتمع المدني في تمكين المواطنين وتزويد صناع السياسات والمنصات بأدلة لمكافحة أوجه القصور في المنصات، وتعزيز التكنولوجيا التي تصون الحقوق الديمقراطية.

لكنّ منظمات المجتمع المدني التي تعمل في هذا المجال تواجه عدة تحديات. فما زال الوصول إلى بيانات ذات دلالة يمثّل مشكلةً، خاصةً وأنّ الشركات باتت تقيّد، أكثر فأكثر، الوصول إلى البيانات المتعلقة بالأنشطة العامة على وسائل التواصل الاجتماعي (كالتدوينات، أو التعليقات، أو الصور الظاهرة لكل مستخدمي المنصة) وذلك من خلال واجهة برمجية التطبيقات الخاصة بها، كما تحدّ من توفّر أنواع أخرى من البيانات المتعلقة بانتشار المعلومات المضللة على منصاتها. ومع أنّ بعض المنصات أطلقت مبادرات طموحة لوضع مجموعات بيانات واسعة النطاق بمتناول الباحثين ومنظمات المجتمع المدني، إلا أنّ هذه المبادرات غالباً ما تفتقر إلى الشفافية في عمليات التطبيق والتقييم، أو أنها تكتفي بتقديم حقّ الوصول إلى "حديقة مسوّرة"، أي الاطلاع على بيانات معيّنة تنتقيها المنصات بعناية.

خاصةً وأنّ المنظمات العاملة على القضايا الأمنية، ومراقبة الانتخابات، والمدافعة عن حقوق الإنسان، والتدقيق في الحقائق، والمدافعة عن الحقوق الرقمية، والصحافة تملك كل منها تعريفات مختلفة ومقاربات مختلفة للتعامل مع المشكلة. فضلاً عن ذلك، لا تتمتع كافة المنظمات بمجموعة المهارات الرقمية المطلوبة لمواكبة المشهد المتبدّل للمعلومات المضللة، بينما تستمر الحكومات، أو جهات خبيثة أخرى، بتطوير تقنيات وطرق جديدة لتفادي التعرّض للانكشاف.

تمارس منظمات المجتمع المدني عملاً مهماً لمكافحة المعلومات المضللة الرقمية، لكنّ المطلوب هو أن تبدي المنصات المزيد من التعاون، كتيسير الوصول إلى البيانات العامة، لتشجيع المنظمات على المضيّ قدماً في عملها. كما أشار المجيبون إلى الدور المهم للمموّلين، وخاصةً إلى ضرورة وضع برامج مرنة تتيح تعديل المشاريع بما يتناسب مع تبدّل واقع المعلومات المضللة، فضلاً عن ضرورة الاستثمار في برامج تشدّد على التعاون وتبادل المعارف.

بناءً على هذه النتائج، قمنا برفع التوصيات التالية:

توفير الوصول إلى البيانات بطريقة أكثر شمولية: على منظمات المجتمع المدني والباحثين الدفع باتجاه تعزيز الوصول إلى البيانات على المنصات لتحقيق المصلحة العامة. كما عليهم المطالبة بتوفير هذه البيانات لمجموعة متنوّعة من المنظمات الدولية العاملة على جوانب مختلفة من المعلومات المضللة الرقمية. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على البيانات الموجودة منذ البداية في النطاق العام، والتي ينشرها مستخدمون واعون وراضون عن هذا النشر، كالتدوينات العامة أو التعليقات أو الصور المرئية لكافة مستخدمي المنصة. مع ذلك، غالباً ما يتعذّر الوصول إلى هذه البيانات العامة لإجراء الأبحاث المنهجية، خاصةً وأنّ بعض المنصات باتت تقيّد، أكثر فأكثر، من إمكانية الوصول إلى بيانات المستوى التجميعي من خلال واجهات برمجية التطبيقات الخاصة بها. أما إذا تمتع المجتمع المدني بقدرة أكبر على الوصول إلى البيانات في النطاق العام من خلال واجهة برمجية التطبيقات، فسيمكنه مساعدة المنصات على حماية حقوق المستخدمين، والحدّ من الشواغل المتعلقة بالخصوصية، بينما يجري المحلّلون أبحاثهم المستقلة عن التكنولوجيا، والمجتمع، والسياسة. كما سيسهّل هذا الأمر أيضاً حصول المنظمات الكبيرة والصغيرة الحجم على فرص أكثر تساوياً، بحيث تتمكّن لا من تنفيذ أبحاث مستقلة فحسب بل دراسة أثر منصات الإعلام الاجتماعي على المجتمع في الوقت الحقيقي أيضاً.

دعم التنوّع: على المموّلين مراجعة استراتيجياتهم بحيث تأخذ في الاعتبار المستويات الدنيا من الاستثمار في المنظمات الصغيرة أو المشاريع القصيرة المدى التي تدرس البيئات غير الغربية، والمجموعات المحرومة، وغير الممثلة بما فيه الكفاية في المجتمع. فمن شأن هذا الأمر لا أن يدعم التنوع والابتكار في الأبحاث فحسب، بل أن يقدّم مجموعةً أكبر من الأعمال التجريبية أيضاً التي تسلّط الضوء على وجهات النظر المميزة للنساء، والأشخاص الملوّنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، أو غيرهم من الأقليات التي تتلقى معلومات مضللة رقمية. فإذا لم يولِ المجتمع المدني اهتماماً أكبر بهذه المجتمعات المحلية، لن يكون مستعداً لرفع توصيات السياسات التي ستحسّن سلامة كل مستخدمي التكنولوجيا.

زيادة مرونة التمويل: على المجتمع المدني البحث عن المزيد من المرونة في سياقات ومنهجيات البحث (مثلاً، شبكات وسائل التواصل الاجتماعي، والأبحاث الناشئة) - وعلى المموّلين إعداد آليات لتيسير مثل هذه المرونة. في الواقع، يركّز التمويل بشكل متكرّر - وبالتالي الأبحاث نفسها- على المنصات الأكثر انتشاراً وهيمنةً مثل فايسبوك، وتويتر، ويوتيوب، من دون إيلاء الاهتمام نفسه للشبكات أو المنصات الأصغر حجماً التي تعمل في بيئات غير ناطقة باللغة الإنكليزية، أو المخصصة لمواضيع ومجموعات تخصصية. من هنا، إذا كانت إجراءات التمويل أكثر مرونةً، ستتيح لمنظمات المجتمع المدني تعديل أبحاثها بحسب المشهد المتبدّل للمعلومات المضللة، حيث يمكن للانتخابات، أو الاضطرابات المدنية، أو التطوّرات السياسية، أن تقدّم أفكاراً ثاقبةً ومهمّةً عن تأثير التكنولوجيا على المجتمع والسياسة.

إعطاء الأولوية لنشر المهارات ونقل المعارف: على منظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى الحصول على تمويل لبرامج مكافحة المعلومات المضللة أن تشدّد على أهمية مبادرات نشر المهارات ونقل المعارف. فلا يخفى على أحد أنّ الطابع المستقل والمعزول للأبحاث المتعلقة بالمعلومات المضللة يدلّ على الحاجة المتزايدة إلى مزج الخبرات التقنية بمعارف ثقافية وسياسية عميقة. لذا، يجب أن يركّز التمويل على البرامج التي تبني معارف في أوساط الخبراء التقنيين، والمجتمع المدني، والصحافة، مع التركيز بشكل خاص على دول جنوب العالم أو المنظمات الصغيرة التي تعمل في بيئات غير ناطقة باللغة الإنكليزية ولا تنال نصيبها الكافي من الدراسات والتمثيل. يمكن أن يشمل هذا الأمر أيضاً تنظيم "هاكاثونات" من تمويل المانحين حول قضية أو انتخابات معيّنة، والاستثمار في تطوير أدوات لكشف المضايقات والمعلومات المضللة في البيئات غير الناطقة بالإنجليزية، أو الاستثمار في دورات أو ورش عمل تدريبية لعلوم البيانات أو التحاليل المفتوحة المصدر.

تحسين التشبيك والتنسيق وتجميع المصالح: تتمتع منظمات المجتمع المدني بفيض من الخبرات والمعارف عن المعلومات المضللة الرقمية، وتأثيرها على المواطنين والمجتمع والديمقراطية. ورغم وجود عدد متزايد من المبادرات التي تتيح للمنظمات والناشطين تبادل معارفهم وتجاربهم مع بعضهم البعض، لكن هناك أيضاً فجوات على صعيد تنظيم اللقاءات، وورش العمل، واجتماعات الطاولة المستديرة المجدية والمفتوحة أمام الجميع. يعود ذلك، جزئياً، إلى أنّ المسائل المشتركة بين وسائل التواصل الاجتماعي، والمعلومات المضللة، والمجتمع، توجد مساحةً لفيضٍ واسع من منظمات المجتمع المدني بالمشاركة، كمجموعات الحقوق الرقمية، ومنظمات مراقبة الانتخابات والشؤون الانتخابية، ومنظمات الأخبار والتدقيق في الحقائق، وفرق الأبحاث المعنية بالأمن القومي، ومنظمات حقوق الإنسان. ومع أنّ هذا التنوّع في المنظمات المعنية بالعمل الناشط والمناصرة يُعتبر نقطة قوة تساهم في جمع آراء فريدة من نوعها، لكنه يطرح تحديات أيضاً، كتكرّر المشاريع على نحو قد يعرقل التعاون والتنسيق. من هنا، بدأ بعض المموّلين يؤدي دوراً تيسيرياً من خلال إشراك أصوات متنوّعة حول الطاولة. مع

ذلك، يمكن إيلاء المزيد من الاهتمام والاستثمار أيضاً بالمبادرات التي تركّز على بناء المجتمعات المحلية والتعاون، أو تنسج شراكات بين منظمات راسخة كبيرة وأخرى نامية أو أصغر حجماً، أو تجمّع المصالح ومجموعات المهارات والخبرات الفردية للتشجيع على إجراء الأبحاث المتنوعة بشكل مدروس ومتعمّد لا من قبيل المصادفة. أما بالنسبة إلى المموّلين، فيمكن أن تشكّل هذه الاستراتيجية طريقةً لإدارة المخاطر عند العمل مع منظمات جديدة ما زال عليها أن تطوّر حافظة أعمالها: فمن شأن تعزيز التعاون بين المنظمات الجديدة والمنظمات الأكثر خبرةً أن يفسح المجال أمام نقل المعارف والمهارات بينها، ويمكّن المموّلين من دعم منظمات أكثر تنوّعاً.

فيما تستمرّ هذه المساحة بالتطوّر، لا بدّ من ضمان وصول المجتمع المدني إلى البيانات، والتمويل، والمهارات اللازمة لدعم الجيل القادم من الأبحاث حول المعلومات المضللة، خاصةً وأنّ هذا الأمر سيساعد على تطوير المشاركة المدنية والمساءلة الديمقراطية في زمن بدأ فيه التواصل السياسي يتحوّل، أكثر فأكثر، إلى الرقمية. ورغم الجهود المستمرة التي تبذلها المنصات والسياسات، فما زالت المعلومات المضللة الرقمية تمثّل تهديداً مستمراً لسلامة الديمقراطية وحقوق الإنسان حول العالم، أكانت من افتعال جهات أجنبية أم محلية، منشورةً من قبل شخصيات سياسية منشقة أم موالية للتيار السائد، تسعى للربح أم تعمل بدوافع سياسية، ومنشورة بنية خبيثة أم من قبل مستخدمين غير معروفين. في هذا الإطار، تقدّم منظمات المجتمع المدني، من خلال الجهود المبذولة للتغلّب على أزمة المعلومات هذه، أبحاثاً وأنشطةً مؤثّرة في مجال المناصرة. والأهم من ذلك أنها تمثّل صوت الجمهور من حيث إعادة تشكيل تصوّر جديد للخطاب الديمقراطي على الإنترنت.

الملحق ألف: التشاورات مع خبراء في المجتمع المدني

المقابلات

بهدف التعرّف على الأدلة المستفيضة والسياقية المتعلقة بالممارسات والخبرات والتجارب لمنظمات المجتمع المدني العاملة على قضايا المعلومات المضللة، أجرينا مقابلات معمّقة مع الخبراء.[8] وقد استخدمنا مقابلات شبه منظمة تتضمّن أسئلةً مفصّلة بحسب كل فرد للكشف عن المعارف الخاصة بالجهات الفاعلة، ومعالجة مختلف السياقات والخلفيات. من هنا، عبر اختيار مقاربة شبه منظمة "مفتوحة، مرنة وتفاعلية"،[9] أمكننا التوصل إلى استنتاجات بناءً على وجهات نظر المشاركين، وتجاربهم، وتحليلاتهم.[10] وقد أُعطي المشاركون خيار الكشف عن أسمائهم أو الامتناع عن ذلك، مع الإشارة إلى أنّ معظمهم سمحوا لنا بالكشف عن أسمائهم وانتماءاتهم. ومع أننا لم نسجّل المقابلات، لكننا قمنا بتدوين بعض الملاحظات بشكل انتقائي أثناء الجلسات، وأطلعنا المشاركين على الاقتباسات للحصول على موافقتهم، كما قمنا بتعديلها عند الاقتضاء. لتحديد الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلات، اخترنا بعض الأسماء من قوائم جرد المجتمع المدني التي أعددناها، كما اعتمدنا أيضاً على شبكة معارفنا الشخصية والمهنية. فحدّدنا ثلاث فئات مستهدفة:

1. **العاملون في مجال البحث:** يُجري هؤلاء الخبراء أبحاثاً حول ظواهر متنوّعة متعلقة بالمعلومات المضللة وطرق التلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي. فيطوّرون منهجيات بحثية ويطبّقونها، كما يجمعون بيانات من واجهات برمجية التطبيقات وغيرها من مصادر البيانات، ويتحقّقون منها، ويحلّلونها.
2. **المدراء:** يتولى هؤلاء الخبراء تصريف الأعمال اليومية للمنظمات واتّخاذ قرارات متعلقة بالتوظيف، والتمويل، والجوانب اللوجستية لمشاريع البحث والتواصل.
3. **خبراء السياسات والمناصرة:** ينقل هؤلاء الخبراء أبحاث منظمات المجتمع المدني وأجنداتها إلى الجمهور، وصنّاع السياسات، والجهات التنظيمية، وقطاع الصناعة. فيتواصلون مع مختلف أصحاب المصلحة، ويعرضون النتائج، وينفّذون الجهود المتعلقة بالتوعية والمناصرة.

تُعتبر هذه الفئات متكاملةً، بحيث أنّ الاستعانة بإحداها لا يستبعد الاستعانة بالأخرى أيضاً. زد على أنّ الخبراء غالباً ما ينفّذون مهام متنوّعة ضمن منظماتهم، بغض النظر عن حجم هذه المنظمة.

أجرينا مقابلات مع أحد عشر خبيراً من عشر منظمات في مناطق مختلفة من العالم، مثل أفريقيا وآسيا وأوروبا وأميركا اللاتينية وأميركا الشمالية. وقد عرّف أربعة خبراء عن أنفسهم كنساء وسبعة كرجال. دامت كلٌّ من المقابلات ما بين ثلاثين وأربعين دقيقة، وأُجريت بتقنية الاجتماعات بالفيديو. أما المقابلات الحضورية، فتعذّر تنظيمها بسبب القيود المتعلقة بوباء كوفيد-19. في هذا الإطار، يقدّم الملحقان باء وجيم جدولاً مفصّلاً بالخصائص الديموغرافية للمشاركين، بالإضافة إلى أمثلة عن الأسئلة التي طُرحت خلال المقابلات.

الاستبيان

واجه العديد من الخبراء الذين طرقنا بابهم صعوبةً في إيجاد الوقت المطلوب للمشاركة في المقابلة، بالرغم من إبدائهم استعداداً حقيقياً للمساهمة في هذا البحث. فكانوا يصطدمون، مراراً وتكراراً، بمسؤولياتهم المستجدة في مجال الرعاية وبتبدّل روتين العمل نتيجة وباء كوفيد-19 المستمر.

من هنا، نظراً للمناخ السائد آنذاك، قرّرنا الاعتماد على الاستبيانات كمنهجية عمل إضافية، ترتكز على هيكل مقابلاتنا والأسئلة الواردة فيها. صُمّم الاستبيان بحيث يستغرق ملؤه ما بين عشر وخمس عشرة دقيقة، مع منح المجيب إمكانية أخذ استراحة والعودة إلى استكماله لاحقاً. وقد استخدمنا استمارات غوغل لإعداد الاستبيان، خاصةً وأنّ هذا البرنامج لا يفرض على المشاركين اختيار اسم مستخدم أو تسجيل الدخول. جديرٌ بالذكر أنّ هذا التصميم يراعي المشاغل الكثيرة لدى المشاركين، وقد أتاح لنا الحصول على بيانات من ثمانية خبراء، ينتمون إلى سبع منظمات، ما كانوا ليتمكّنوا من المساهمة في البحث لو لم يكن من هذا الاستبيان، وذلك بسبب التزاماتهم في مجال العمل والرعاية.

سلّطت البيانات الناجمة عن استبياننا الضوء على الاتجاهات الناشئة والاستنتاجات الشاملة، وأضفت بُعداً إضافياً على البيانات الناتجة عن المقابلات. صحيحٌ أنّ بيانات الاستبيانات لا تستطيع عادةً تأمين الدرجة نفسها من العمق الذي تكشف عنها المقابلات، إلا أنها تُعتبر مكمّلةً للنتائج الأولية المتأتية عن المقابلات، خاصةً وأنها تؤمّن سياقاً إضافياً وفروقات دقيقة. للاطلاع على عيّنة تمثيلية عن الأسئلة التي طُرحت في الاستبيان، راجع/ي الملحق دال. جدير بالذكر أنه قد طُلب من المشاركين الإدلاء بإجابات عن أسئلة متعلقة بمجال خبراتهم وتجاربهم فقط.

الملحق باء: المشاركون في المقابلات والاستبيانات

المقابلات					
الشخص	المركز	المنظمة	تاريخ المقابلة	المنطقة	النوع الاجتماعي
سام جيفرز	الرئيس التنفيذي	من يستهدفني؟	7/8/2020	المملكة المتحدة	ذكر
نيك موناكو	مدير مختبر الاستخبارات الرقمية	معهد المستقبل	11/8/2020	الولايات المتحدة	ذكر
رافاييل غولدزفيغ	منسّق شؤون البحث	المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية	13/8/2020	ألمانيا	ذكر
داركو بركان	الرئيس	زاستو ني	13/8/2020	البوسنة والهرسك	ذكر
ألكساندر ألافيليب	المدير التنفيذي	مختبر الاتحاد الأوروبي للمعلومات المضللة	14/8/2020	إيطاليا	ذكر
كلوي كوليفر	رئيسة السياسات والاستراتيجيات الرقمية	معهد الحوار الاستراتيجي	17/8/2020	المملكة المتحدة	أنثى
إدايات حسن	المديرة	مركز الديمقراطية والتنمية لغرب أفريقيا	18/8/2020	نيجيريا	أنثى
ماكنزي نلوسون	مديرة مشروع تنظيم المنصات	مرصد الخوارزميات	9/9/2020	ألمانيا	أنثى

الاستبيانات				
الشخص	المركز	المنظمة	المنطقة	النوع الاجتماعي
بين نيمو	رئيس التحقيقات	غرافيكا	الولايات المتحدة	ذكر
جنيفر 8. لي	المؤسسة المشاركة لـ CredCo، عضو مجلس إدارة Hacks/Hackers	تحالف المصداقية، Hacks/Hackers	الولايات المتحدة	أنثى
مجهول	منسّق شؤون المناصرة	مختبر الاتحاد الأوروبي للمعلومات المضللة	أوروبا	--
تي تي كات	الرئيس التنفيذي	مختبر Doublethink	تايوان	ذكر
كلير بيرشان	تجيب بصفتها الشخصية	إنترنيوز سابقاً، واليوم مختبر الاتحاد الأوروبي للمعلومات المضللة	أوروبا	أنثى
راستو كوزيل	المدير التنفيذي	ميمو 98	سلوفاكيا	ذكر
كارلوس كورتيس	المؤسّس المشارك	Linterna Verde	كولومبيا	ذكر
Anonymous	Advocacy Coordinator	EU DisinfoLab	Europe	Not Identified

الملحق جيم: نموذج عن أسئلة المقابلات

أسئلة عن الموضوع/ الخلفية

س. 1 ما هو نوعك الاجتماعي (ذكر، أنثى، غير ثنائي)؟

س. 2 أين تقع منظمتك؟

س. 3 ما هو منصبك الحالي وما هي المنظمة التي تعمل/ين فيها؟

س. 4 كم مضى على تقلّدك هذا الدور؟

س. 5 إذا كنت قد تقلّدت هذا الدور منذ أقل من سنتين، فما هو المجال أو القطاع الذي كنت تعمل/ين فيه قبلاً؟

س. 6 هل تعمل/ين بمفردك أم ضمن فريق؟ كم شخص تعمل/ين معه مباشرةً على قضايا متعلقة بالمعلومات المضللة ووسائل التواصل الاجتماعي؟

س. 7 متى أصبحت المسائل المتعلقة بالمعلومات المضللة والأخبار الكاذبة والتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي متّصلةً بعملك؟

س. 8 ما هي المجالات وشبكات التواصل الاجتماعي التي تركّز عليها منظمتك في عملها؟

أسئلة للتعمّق أكثر في الموضوع

س. 1 (أ) من وجهة نظرك، ما هي أكبر التحديات بالنسبة إلى منظمتك لدى التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي والمعلومات المضللة؟

س. 1 (ب) من بين هذه التحديات المتعلقة بالتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي، أيها كان الأكثر إلحاحاً بالنسبة إلى منظمات المجتمع المدني (خطاب كراهية، انتشار المعلومات المضللة السياسية، الدعاية على وسائل التواصل الاجتماعي، نظريات المؤامرة المتعلقة بكوفيد-19، غير ذلك)؟

س. 2 (أ) ما هي الاستراتيجيات الحالية التي تعتمدها منظمتك لمكافحة المعلومات المضللة؟

س. 2 (ب) من أصل هذه الاستراتيجيات، أيها تعتمدها منظمتك أو تفكّر في اعتمادها (الرصد، الكشف الآلي، التوعية، المشاركة في مجال السياسات، إشراك الصناعات)؟

س. 2 (ج) أين تفشل الاستراتيجيات الحالية في معالجة هذه القضايا؟

س. 3 هل يمكنك وصف مشروع ناجح بالتفصيل كانت منظمتك قد طبّقته في مجال مكافحة المعلومات المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي؟ ما كان المنتج الرئيسي الذي أثمر عنه هذا المشروع؟

س. 4 (أ) هل يمكنك وصف عملية صنع القرار؟

س. 4 (ج) هل يمكنك إخباري أكثر عن أنواع فئات وجماهير المعلومات المضللة التي تقومون باستهدافها في عملكم؟

س. 4 (د) ما هي أنواع الخطوات التي تتّخذونها للعمل مع الشركات التكنولوجية عند التفكير في تطبيق إجراءات

مضادة محتملة؟ ما هي أنواع الخطوات التي تتّخذونها للعمل مع الحكومات عند التفكير في تطبيق إجراءات مضادة محتملة؟

س. 4 (ه) هل تعتبر/ين أنّ هذه الأنواع من الشراكات بين الحكومة والقطاع الصناعي هادفة ومفيدة بالنسبة إلى عملك؟ لمَ أو لمَ لا؟

س. 4 (و) هل يمكنك وصف شراكة ناجحة مع القطاع الصناعي حول القضايا الرقمية؟ هل يمكنك وصف شراكة سلبية مع القطاع الصناعي حول القضايا الرقمية؟

س. 4 (ز) هل يمكنك وصف بعض التحديات التي واجهتكم عند إعداد الإجراءات المضادة؟

س. 5 هل يمكنك وصف كيف تعمل/ين مع منظمات مجتمع مدني أخرى تعالج هذه القضايا، أو كيف تتعلّم/ين منها؟

الأسئلة المتعلقة بالأثر

س. 1 (أ) بشكل عام، ما هي أهداف تدخلاتكم؟

س. 1 (ب) على المدى القصير، ما هي أبرز أولوياتكم في مجال مكافحة المعلومات المضللة؟

س. 1 (ج) على المدى الطويل، ما هي أبرز أولوياتكم في مجال مكافحة المعلومات المضللة؟

س. 2 كيف تعتقد/ين أنّ هذه الخيارات ستؤثّر على حرية التعبير أو كيف يمكن أن تتعرّض للاستغلال، برأيك؟

س. 3 كيف ترتبط بالقوانين الحالية المتعلقة بالرقابة وخطاب الكراهية؟

س. 4 من هي الجهات التي تسعون إلى الوصول إليها مباشرةً من خلال إجراءاتكم؟

س. 5 ما هو محور التركيز الإقليمي لإجراءاتكم؟ هل يمكنك وصف لمَ تركّزون على منطقة معيّنة؟

س. 6 لديك مبلغ مليون دولار لإنفاقه على قضايا المعلومات المضللة ووسائل التواصل الاجتماعي. فعلامَ تنفقها وما هي المجالات التي لديها حاجة ماسة إلى التمويل؟

الملحق د: نموذج عن أسئلة الاستبيان

س. 1 ما اسمك؟

س. 2 ما هي المنظمة التي تنتسب/ين إليها وأين تقع منظمتك؟

س. 3 ما هو مركزك الحالي وما الذي ينطوي عليه هذا الدور؟

س. 4 إذا كنت قد تقلّدت هذا الدور منذ أقل من سنتين، فما هو المجال أو القطاع الذي كنت تعمل/ين فيه قبلاً؟

س. 5 متى أصبحت المسائل المتعلقة بالمعلومات المضللة والأخبار الكاذبة والتلاعب بوسائل التواصل الاجتماعي متّصلةً بعملك، ولماذا؟

س. 6 ما هي المجالات وشبكات التواصل الاجتماعي التي تركّز عليها منظمتك في عملها؟

س. 7 من وجهة نظرك، ما هي أكبر التحديات التي تواجه منظمتك عند التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي والمعلومات المضللة؟

س. 8 ما هي الاستراتيجيات الحالية التي تتّبعها منظمتك لمكافحة المعلومات المضللة (مثلاً، إعداد أدوات معيّنة، أنشطة مناصرة، الكشف، التدقيق في الحقائق، إلخ.)؟

س. 9 ما هي أنواع الخطوات التي تتّخذها منظمتك للعمل مع الشركات التكنولوجية وصنّاع القرار عند التفكير في الإجراءات المضادة المحتملة؟

س. 10 هل تعتبر/ين أنّ هذه الأنواع من الشراكات بين الحكومة والقطاع الصناعي هادفة ومفيدة بالنسبة إلى عملك؟ لمَ أو لمَ لا؟ هل يمكن وصف ما هي الشراكة الناجحة؟

س. 11 تخيّل/ي أنك مموّل يريد تقديم منحة بمليون دولار إلى منظمة مجتمع مدني. ما هي المشاريع التي قد تموّلها وما هي المجالات الأكثر حاجة إلى التمويل؟

الملحق هـ: جدول مرمّز بمنظمات المجتمع المدني

للاطلاع على جدول كامل بمنظمات المجتمع المدني المشاركة، يُرجى زيارة الرابط التالي: www.ned.org/wp-content/uploads/2020/12/Coded-Spreadsheet-Civil-Society-Organizations-Neudert-Bradshaw-Jan-2021.xlsx.

ENDNOTES

1. Samantha Bradshaw and Bridget Barrett, *Civil Society Organizations' Data, Access, and Tooling Needs for Social Media Research,* Institute for Research on the Information Environment, June 1 2022, https://informationenvironment.org/wp-content/uploads/2022/09/RP5-Civil-Society-Organizations-Data-Access-and-Tooling-Needs-for-Social-Media-Research.pdf.

2. Samantha Bradshaw and Philip N. Howard, *Challenging Truth and Trust: A Global Inventory of Organized Social Media Manipulation*, Computational Propaganda Project, Oxford Internet Institute, July 2018, https://demtech.oii.ox.ac.uk/wp-content/uploads/sites/127/2018/07/ct2018.pdf; Samantha Bradshaw and Philip N. Howard, *The Global Disinformation Disorder: 2019 Inventory of Organised Social Media Manipulation,* Computational Propaganda Project, Oxford Internet Institute, September 2019, https://demtech.oii.ox.ac.uk/research/posts/the-global-disinformation-order-2019-global-inventory-of-organised-social-media-manipulation/.

3. Rebecca MacKinnon, C*onsent of the Networked: The Worldwide Struggle for Internet Freedom* (New York: Basic Books, 2012); Carly Nyst and Nick Monaco, *State-Sponsored Trolling: How Governments Are Deploying Disinformation as Part of Broader Digital Harassment Campaigns*, Institute for the Future, January 2018, www.iftf.org/fileadmin/user_upload/images/DigIntel/IFTF_State_sponsored_trolling_report.pdf.

4. Ualan Campbell-Smith and Samantha Bradshaw, *Global Cyber Troops Country Profile. India*, Oxford Internet Institute, University of Oxford, http://comprop.oii.ox.ac.uk/wp-content/uploads/sites/93/2019/05/India-Profile.pdf; Rafael Evangelista and Fernanda Bruno, "WhatsApp and Political Instability in Brazil: Targeted Messages and Political Radicalisation," *Internet Policy Review* 8, no. 4 (December 2019): 9, https://policyreview.info/articles/analysis/whatsapp-and-political-instability-brazil-targeted-messages-and-political.

5. Jonathan Bright, Hubert Au, Hannah Bailey, Mona Elswah, Marcel Schliebs, Nahema Marchal, Christian Schwieter, Katarina Rebello, and Philip N. Howard, *Coronavirus Coverage by State-Backed English-Language News Sources: Understanding Chinese, Iranian, Russian and Turkish Government Media*, Computational Propaganda Project, Oxford Internet Institute, 8 April 2020, https://comprop.oii.ox.ac.uk/wp-content/uploads/sites/93/2020/04/Coronavirus-Coverage-by-State-Backed-English-Language-News-Sources.pdf.

6. Bradshaw et al., *Challenging Truth and Trust.*

7. Bright et al., *Coronavirus Coverage by State-Backed English Language News Sources.*

8. Kathleen Musante DeWalt and Billie R. DeWalt, *Participant Observation: A Guide for Fieldworkers* (Lanham, MD: AltaMira, 2002).

9. Jennifer Mason, "Semistructured Interview," in Michael S. Lewis-Beck, Alan Bryman and Tim Futing Liao, eds., The SAGE Encyclopedia of Social Science Research Methods (Thousand Oaks, CA: SAGE Publications, 2004): 1021.

10. Lewis-Beck et al., eds., *The SAGE Encyclopedia of Social Science Research Methods.*

مراجع الصور

صورة الغلاف: Oleh_Slobodeniuk/E+ via Getty Images ، الشبكات العالمية: Artistdesign29/
وسائل التواصل الاجتماعي: Bloomicon/ Shutterstock.com ، البوصلة: akindo/ Shutterstock.com
حطام الطائرة: DigitalVision Vectors via Getty Images ، Alexander Chizhenok/Shutterstock.com

لمحة عن المؤلّفتين

سامانتا برادشو هي زميلة في مرحلة ما بعد الدكتوراه في مختبر المجتمع المدني الرقمي ومرصد ستانفورد للإنترنت. تهتمّ بشكل واسع في دراسة العلاقة بين التكنولوجيا والديمقراطية، فضلاً عن السياسة التي يرتكز عليها التصميم التقني والممارسات الخاصة لشركات المنصات. شاركت في مناقشات حول السياسات العامة في المملكة المتحدة، وكندا، والولايات المتحدة، حيث قدّمت إحاطةً بالمناقشات إلى المسؤولين، وأدلة بشهادة الخبراء- الشهود في عدة عمليات سياسية جارية عن آثار التكنولوجيا على الديمقراطية. يمكنك متابعتها على حسابها على تويتر @sbradshaww.

ليزا ماريا نيودر تُعدّ رسالة الدكتوراه في معهد أوكسفورد للإنترنت، كما إنها باحثة أساسية في مشروع الدعاية الحاسوبية، حيث يجمع عملها بين الاتصال السياسي، والدراسات التكنولوجية، والحوكمة. تتمعن، من خلال بحثها الحالي، في الحوكمة العامة والخاصة لقضايا السياسات المحيطة بالمعلومات المضللة، عن طريق الحكومات ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي. يمكنك متابعتها على حسابها على تويتر @lmneudert.

لمحة عن المنتدى الدولي للدراسات الديمقراطية

المنتدى الدولي للدراسات الديمقراطية التابع للصندوق الوطني للديمقراطية هو مركز رائد في تحليل ومناقشة نظرية وممارسة الديمقراطية حول العالم. يكمّل المنتدى المهمّة الرئيسية للصندوق الوطني للديمقراطية- أي مساعدة مجموعات مجتمع المدني في الخارج في جهودها لتعزيز الديمقراطية- من خلال ربط المجتمع الأكاديمي بالناشطين من مختلف أنحاء العالم. فيعالج المنتدى، من خلال أنشطته المتعددة الجوانب، التحديات التي تواجه الدول من حول العالم، عبر تحليل فرص الانتقال نحو الديمقراطية، والإصلاح والدعم الديمقراطيين. يعمل المنتدى على تحقيق أهدافه من خلال عدة مبادرات متداخلة: مثل نشر مجلة الديمقراطية، وهي إحدى أهم المطبوعات حول نظرية وممارسة الديمقراطية؛ واستضافة برامج زمالة للناشطين والصحافيين والباحثين في مجال الديمقراطية عبر العالم؛ وتنسيق شبكة عالمية من فرق الأبحاث؛ وتنفيذ مجموعة متنوّعة من المبادرات التحليلية للتعمّق في المواضيع البالغة الأهمية المتعلقة بالتطوّر الديمقراطي.

لمحة عن الصندوق الوطني للديمقراطية

الصندوق الوطني للديمقراطية هو مؤسسة غير ربحية، خاصة، تعمل من أجل إنماء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية حول العالم. وهي تقدّم كل سنة أكثر من 1700 منحة لدعم مشاريع المجموعات غير الحكومية في الخارج، متواجداً على الخطوط الأمامية للصراعات الديمقراطية أينما كانت في العالم، ومتطوّراً شيئاً فشيئاً إلى مؤسسة متعدّدة الأوجه ومركزاً للأنشطة والموارد والتبادل الفكري بين الناشطين، وأهل الممارسة، والباحثين في مجال الديمقراطية حول العالم.

عرفان وتقدير

تودّ المؤلّفتان أن تتقدّما بالشكر من بريت شايفر، عن التحالف من أجل ضمان الديمقراطية، الذي أدلى بملاحظاته على المسودّة الأولى من هذا البحث، وقدّم أفكاراً ثاقبة ونيّرة حسّنت من عمق التحليل ودقته. كما قدّمت جوانا روهوزنكا من المعهد الجمهوري الدولي، بدورها، ملاحظاتها على المسودّة الأولى، فأضفت بخبرتها وجهة نظر شخص مقرّب من منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، إنّ المؤلّفتين ممتنتان لنيكولاس بوشيه على مساعدته الرائعة في مجال التنقيح. كما تقدّران مساهمات المنتدى الدولي، موظفين وقيادةً، بمن فيهم شانتي كالاثيل، كريستوفر واكر، كيفن شيفز، ميليسا آتن، جيسيكا لودفيغ، رايتشيل فوست، ليلي سابول، راين أريك، أريان غوتليب، أغستينا بالنشيا، ووليام جيرنيغان. فجميعهم أدوا أدواراً أساسيةً تتعلّق بتنقيح هذا البحث ونشره. وتخصّ المؤلّفتان بالذكر دين جاكسون الذي كان له دور أساسي كمنسّق رئيسي ومحرّر للبحث.

1201 PENNSYLVANIA AVE, NW, SUITE 1100 ■ Washington, DC 20004 ■ (202) 378-9700 ■ www.ned.org

@thinkdemocracy

ThinkDemocracy